

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٩٤

الجميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد وولدغريما
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1836819 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ويشارك السيد سلامة في الجلسة عن طريق الفيديو من طرابلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأنا ممتن لمنحي هذه الفرصة لأطلعكم على عملنا في ليبيا.

منذ إحاطتي الأخيرة، في مطلع أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8341)، توقفت أخيراً أعمال العنف في طرابلس. وخلال شهر واحد من القتال، لقي ما يزيد على ١٢٠ شخصاً حتفهم، بينهم ٣٤ من النساء والأطفال. ونتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اتفقت الأطراف على إنهاء العنف. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، انسحب معظم المعتدين القادمين من خارج المدينة.

وقد سعينا منذ ذلك الحين إلى تحويل هذا التحدي إلى فرصة. وكرسنا أنفسنا لتثبيت وقف إطلاق النار – على أرض الواقع وعلى المستوى السياسي – وذلك في سبيل تقليل احتمالات حدوث أزمة مماثلة. وصاغت لجنة الترتيبات الأمنية الجديدة لطرابلس الكبرى خطة أمنية شاملة للعاصمة حظيت بتأييد المجلس الرئاسي. وستنسحب عناصر المجموعات المسلحة من المنشآت الرئيسية والمباني الرسمية، في حين سيتم نشر قوات الاحتياط في محيط المدينة. ويعمل مركز العمليات المشتركة بشكل جيد لتنسيق هذه العملية والمضي بها قدماً.

وقد بدأ التنفيذ بالفعل. إذ انسحبت عدة مجموعات مسلحة من مواقع الوزارات وأبدت استعدادها لتسليم الميناء والمحطة المدنية في مطار معيتيقة ليكونا تحت سلطة الدولة. وثمة نوع من الشعور الهش ولكن الملموس بتحسن الوضع في جميع أنحاء العاصمة. والمفهوم الذي طالما اتبعناه في عملنا واضح ومتوازن. وبينما يتعين على المجموعات المسلحة من خارج المدينة الكف عن محاولة دخولها مجدداً، فإنه يجب على المجموعات المسلحة المتواجدة داخل المدينة التوقف عن استخدام وضعها لاختراق المؤسسات السيادية أو ترويعها أو السيطرة عليها. ولذا، يتعين في المستقبل أن تتم حماية المدينة من قبل قوات شرطة منضبطة ونظامية. والنجاح في العاصمة أمر غاية في الأهمية، لا لأنها تضم معظم المؤسسات الحكومية ويقطنها ٣٠ في المائة من سكان ليبيا فحسب، بل أيضاً لأن النجاح في طرابلس يمكن أن يكون نموذجاً يُقتدى به في مدن أخرى في كافة أرجاء البلد.

ومن بين العوامل المحركة للنزاع الظروف المزرية في السجون. إذ يقبع في الاحتجاز مئات الليبيين والأجانب بصورة غير قانونية وغير إنسانية ويتم استغلالهم للحصول على فدية. وقد تحولت بعض السجون إلى حاضنات للفكر المتطرف والجماعات الإرهابية. وفي حين دفعت هذه الأزمة إلى إصدار مرسوم يأمر السلطة القضائية بمراجعة ملفات آلاف السجناء القابعين في السجون، لم يتم الإفراج سوى عن ٢٥٥ شخصاً.

لذا، من الضروري الإسراع بهذه العملية فيما يتوجب على المجموعات المسلحة إعادة السيطرة على مراكز الاحتجاز إلى السلطات. ويتعين على الفور إغلاق السجون التي أضحت بالفعل مؤسسات خاصة ربحية، تديرها مجموعات مسلحة تحت غطاء الدولة. وقد أنشأت البعثة فرقة عمل خاصة تُعنى بإصلاح السجون.

لقد كانت وحدة المجلس في دعمه لجهودنا في التوسط للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أمراً لا يقدر بثمن. ويبدو أن التلويح بفرض جزاءات وفرضها على المتورطين في أعمال العنف أو الجرائم كان له أثر ملموس في تغيير سلوك العديد من الأطراف المسلحة الفاعلة. غير أنه يجب وضع حد لحالة الإفلات من العقاب، حيث أن ظاهرة اعتداء المسلحين على المرافق الطبية وكوادرها وابتزاز الأموال من المؤسسات المالية ومن النساء اللواتي ينتظرن دورهن في الحصول على الخدمات المصرفية هي ظاهرة غير أخلاقية وغير قانونية وإجرامية. ويجب أن تتوقف على الفور. وكانت هذه رسالتي يوم الثلاثاء عندما زرت مستشفى الجلاء للنساء والولادة للتعبير عن تضامن الأمم المتحدة مع موظفيها بعد تعرض هؤلاء العاملين في المجال الصحي للاعتداء على يد أعضاء إحدى العصابات المسلحة.

ويشير تعيين وزير داخلية جديد إلى العزم على العمل بشكل جدي لترسيخ الأمن بطريقة قوية وأكثر حزماً. ويسرني أن أبلغكم بأن القرار الأول الذي أصدره الوزير كان إنشاء وحدة لحقوق الإنسان ضمن هيكل الوزارة. إن أمامنا الآن فرصة للتصدي للتحديات الجسيمة التي تواجهها المؤسسات الأمنية في ليبيا منذ عام ٢٠١١، وقد اغتنمت البعثة هذه الفرصة. ويشكل المؤتمر الذي سيعقد قريباً بشأن ليبيا، بضيافة الحكومة الإيطالية في مدينة باليرمو، فرصة للدول الأعضاء لتقديم دعم ملموس لتدريب قوات أمنية تتسم بالمهنية. وأود هنا أن أشكر الدول الأعضاء التي عرضت المساعدة بالفعل. إذ يتعين علينا مساعدة الليبيين لطي صفحة الاعتماد على المجموعات المسلحة لتوفير الحماية لهم. وعلى المدى المتوسط، علينا أن نسهم في توحيد الجيش وإعادة هيكلته ليكون جيشاً مهنياً وطنياً، وعلينا أيضاً المساهمة في المبادرة المصرية.

وتعبر أعمال العنف التي اندلعت في شهر أيلول/سبتمبر عن الحالة الهشة في أساسها في البلد. فالنزاع في ليبيا هو في معظمه نزاع على الموارد، وحتى يتم حل هذه المسألة، يبقى استقرار البلد أمراً صعب المنال. إن ليبيا دولة غنية. إذ يصل إنتاجها النفطي إلى ١,٣ مليون برميل في اليوم الواحد. وبلغت عوائد هذا البلد الذي يضم ٦,٥ مليون نسمة أكثر من ١٣ بليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام الحالي. غير أن هذه الأرقام تخفي الحقيقة. إذ تتزايد معاناة الليبيين من الفقر في الوقت الذي يلجأ فيه المجرمون إلى العنف وشبكات المحسوبية لسرقة البلايين من الخزينة الوطنية.

ومن المفارقات أن أعمال العنف في طرابلس قد أتاحت فرصة فريدة للبدء بإصلاحات اقتصادية طال انتظارها وتشتد الحاجة إليها. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر، تم إطلاق مجموعة من التدابير الاقتصادية من أجل تحسين الظروف المعيشية للشعب الليبي والحد من الفرص المتاحة للمليشيات في اقتصاد الظل.

وقد تسبب فرض رسوم على المعاملات المالية بالعملة الأجنبية بانخفاض في سعر الصرف السائد في السوق السوداء بلغ خمسة وعشرون بالمائة. إن جسر الهوّة بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء يسهم في الحد من هامش الاستغلال. فقد انخفضت أسعار السلع الأساسية كالسكر والخبز والمواد المدرسية والسيارات المستعملة. وانحسرت العديد من أوجه القلق الطويلة الأمد بانحسار أزمة السيولة وتقلص الطوابير خارج أبواب المصارف. فبينما كان هنالك أوجه عجز، يوجد الآن فائض في الخزينة العامة.

ولكنَّ ذلك لم يكن سوى الخطوة الأولى. ويجب القيام بالمزيد من أجل تطبيع الحالة ومنع الانتكاس في المكاسب. وسيزيد الإلغاء التدريجي لدعم المحروقات واستبداله بالتحويل النقدي المباشر من الدخل الفعلي للأسر الفقيرة، وفي الوقت نفسه، سيحول دون وقوع بلايين الدنانير في أيدي المهربين.

وأحد مواطن الخلل التي يعاني منها البلد هو انقسام مؤسساتها المالية الرئيسية. وفي سبيل تعزيز إعادة توحيد المؤسسات والمساءلة المالية، واصلت بعثة الأمم المتحدة عملها بشأن الطلب الذي وجهه المجلس الرئاسي إلى مجلس الأمن في ١٠ تموز/يوليه لإجراء استعراض مالي للمصرف المركزي في ليبيا وفرعه الموازي في الشرق. وبالأمس، استضفت الاجتماعَ الثانيَ بين محافظ البنك المركزي السيد الكبير ونائب المحافظ السيد الحبري، حيث تم التوصل إلى اتفاق حول الاختصاصات وسبل المضي قدما. وفي هذا المقام أيضاً، يمكن أن يوفر مؤتمر باليرمو المقبل فرصة لاكتساب المزيد من الدعم العملي لوضع نظام لإعادة توزيع ثروات البلد ليستفيد منه الشعب بأكمله وليس الذين غدوا أصحاب ملايين بين ليلة وضحاها.

يمثل الأمن والاقتصاد ركيزتان من الركائز الثلاث المطلوبة لتحقيق الاستقرار. أما الثالثة فهي الركيزة السياسية. فقد أتى التعديل الوزاري الذي أجراه المجلس الرئاسي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بأربعة وزراء جدد. وستدعم الأمم المتحدة أية تعيينات أخرى تساعد على تحسين الأمن وتقديم الخدمات للشعب الليبي. ولا يزال التركيز بعثة الأمم المتحدة منصبا على السياسات، وليس السياسيين، وعلى تحسين المؤسسات، لا الترويج لأشخاص. وتتواصل الجهود الرامية إلى تعديل المجلس الرئاسي. وترحب بعثة الأمم المتحدة بالتواصل المستمر بين أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، الذي بدأ في الاجتماعات التي نظمتها البعثة بينهما في خريف عام ٢٠١٧. وسنرى إذا كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق حقيقي.

لقد منح الشعب الليبي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي كل فرصة لمجلس النواب ليتخذ إجراءات تصب في مصلحة البلد، إلا أنه لم يضطلع بمسؤولياته. فبعد شهور من التعهد الملزم بالخروج بالقوانين اللازمة لإجراء الاستفتاء على مسودة الدستور والانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية، لم ترَ النور أي من هذه القوانين. وبات جلياً الآن بأن الجلسات المؤجلة والتبيانات العامة المتناقضة لم يقصد منها سوى تضييع الوقت. فالهيئة التي تسمّي نفسها المشرع الوحيد في ليبيا عقيمة إلى حد كبير. وتمثل الانتخابات بالنسبة لكلا المجلسين تهديداً يجب مقاومته مهما كلف الأمر، أما بالنسبة للمواطنين، فالانتخابات تعني وسيلة لتحريره من السلطات العاجزة التي تفقد شرعيتها بشكل متزايد. فوفقاً لآخر استطلاع أجريناه، والذي تلقيته هذا الصباح، يصرّ ٨٠ بالمائة من الليبيين على إجراء الانتخابات.

وعدد كبير جدا من الليبيين ضاقوا ذرعاً بالمغامرات العسكرية والمناورات السياسية الحقيرة. لقد حان الوقت لإتاحة الفرصة أمام مجموعة أوسع وأكثر تمثيلاً من الليبيين للقاء على الأرض الليبية دون أي تدخل خارجي، من أجل رسم مسارٍ واضح للخروج من المأزق الحالي، معزَّز بجدول زمني جلي. إنهم يرغبون في المضي قدماً بالمؤتمر الوطني. وهذا هو الطريق للمضي قدما. لقد أَجبرَنا صيفٌ اتسم بأحداث مأساوية – حيث وقعت اعتداءات إرهابية ونشبت أزمة الهلال النفطي ومعارك درنة ومؤخراً الاشتباكات في طرابلس – على تأجيل هذا الحدث الهام الذي من المحتمل أن يكون تاريخيا، ومن الواضح أنه يتعذر تنظيمه في وقت حيث يسود الاستقطاب الحاد أو الاشتباكات المسلحة.

والآن، أضحت الظروف أكثر مواتاةً. ومن المقرر عقد المؤتمر الوطني في الأسابيع الأولى من عام ٢٠١٩. وينبغي أن تبدأ العملية الانتخابية اللاحقة في ربيع السنة نفسها. وسيكون المؤتمر بقيادة ليبية ويتولى زمامه الليبيون. وسيعمل هذا المؤتمر

على الاستفادة من إسهامات الآلاف من الليبيين الذين شاركوا في اللقاءات التحضيرية السبعة والسبعين التي عُقدت في جميع أنحاء البلد وخارجها خلال ربيع هذا العام، وسيطور تلك الإسهامات. وسيوفر المؤتمر للشعب الليبي منبرا وسيُسمِع صوته. فمن خلاله، يمكنهم الدفع بالمؤسسات المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي – وهي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوفاق الوطني – نحو اتخاذ الخطوات الضرورية التي طال أمد انتظارها من أجل المضي قدماً بالعملية السياسية.

وليس القصد من هذا المؤتمر أن يكون مؤسسة جديدة ولا هو محاولة لأن يحل محل الهيئات التشريعية القائمة. بل على العكس من ذلك، سيعمل المؤتمر، حسب ما ورد في الاتفاق السياسي الليبي ذاته، على إيجاد حيز لليبيين لبلورة رؤيتهم للمرحلة الانتقالية وإنهاء تجاهلهم من لدن سياسييهم. لذا فإن الدعم الدولي لتوصيات المؤتمر الوطني أمر حاسم لضمان نجاحه.

ولا بد لي من التطرق إلى الحالة في جنوب البلد، التي أصبحت أكثر خطورة من أي وقت مضى. إننا نشهد انهيارا تاما في تقديم الخدمات للسكان، وتزايد الإرهاب والإجرام، وتفشي الفوضى، والأخطار التي تهدد حقول النفط والهياكل الأساسية للمياه التي يعتمد عليها البلد، والجماعات المسلحة الأجنبية على التراب الليبي، وحالات النقص في كل شيء، من الوقود إلى النقد ومن الأدوية إلى الغذاء. إن عدد المشاكل كبير جدا ولا توجد مؤسسات دولة لمعالجتها. إن الاستياء يزداد عمقا في الجنوب الذي طال تجاهله وتهميشه، ويستخدم الآن كميدان للأجانب.

ونشجع الدول الأعضاء على دعم السلطات الليبية في معالجة الوجود الأجنبي. فقد يسّر التهديد الذي تشكله الحدود المفتوحة وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية في شتى أرجاء الجنوب الليبي. وبرز هذا التهديد مجدداً من خلال الهجوم الذي شنّه تنظيم الدولة الإسلامية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر على بلدة الفقهاء.

وسنواصل العمل مع السلطات المحلية لتقديم المساعدة الإنسانية ونحث حكومة الوفاق الوطني على تسريع وتيرة تقديم الخدمات إلى هذه المنطقة. وسنرحب بالجهود التي يبذلها المجلس في هذا الصدد. ولهذا الغرض، سوف ننظم هذا الشهر إحاطة إعلامية محددة للمجتمع الدولي لاستعراض الحالة في الجنوب بكل ما تتسم به من تعقيد.

ولئن كان الشرق أكثر استقراراً، لا تزال هناك تحديات سياسية وإنسانية وأمنية؛ بما في ذلك الطريقة التي تتم بها معاملة الأشخاص القادمين من مدينة درنة. وبحلول موعد إحاطتي الإعلامية القادمة، سنكون قد فتحنا مكتباً للأمم المتحدة في بنغازي، مما سيمكننا من خدمة الأهالي في شرق البلد على نحو أفضل.

كما أرحب بقرار المجلس الرئاسي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إنشاء وحدة تمكين ودعم المرأة؛ وذلك تماشياً مع الاتفاق السياسي الليبي. وهذا تطور تاريخي لجميع النساء الليبيات. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم إلى الوحدة وهي مستعدة لذلك، وتحث المجتمع الدولي على القيام بالشيء نفسه.

إن ليبيا عالقة في دوامة عقيمة ومدمرة، تذكيها المطامح الشخصية وثروة البلد المسروقة. ولئن كان البلد قد حُبِيَ بموارد بشرية ومادية هائلة، فإن ليبيا تتحول بسرعة إلى مأساة من الفرص الضائعة. وإذا سمحنا باستمرار ذلك فسنواجه مخاطر عالية جدا. إذ يجري قتل المدنيين في قتال عشوائي، وينظر الإرهابيون إلى ليبيا كملاذ يلتجئون إليه بعد الهزائم التي لحقت بهم في أماكن أخرى، وتُنتَهك حقوق الإنسان، ويُحال دون تحقيق الجيل القادم من الليبيين لطاقاته الكامنة.

وعلى الرغم من تعقد الأزمة، فإن الحل واضح. ويتطلب السبيل إلى تحقيق الاستقرار أن تكون مطالب المواطنين الليبيين واحتياجاتهم هي ما يحدد وجهة الطريق الذي ينبغي السير فيه، ويتعين على السياسيين أن يتبعوه.

يتعين علينا معاً دعم المواطنين فيما يخص التعامل مع مؤسساتهم، والضغط عليها للاستماع إليهم وإجبارها على تقديم ما هو مطلوب منها.

لأنني قمت بتدريس مادة العلاقات الدولية طيلة جزء كبير من حياتي، أقر بأن التنافس بين القوى هو أمر طبيعي ومشروع إلى حد ما، لكن انعكاس ذلك على ليبيا يلحق الضرر بها حقا. والكثير يستخدمونه كذريعة للحفاظ على الوضع الراهن غير العادل والمتقلب الذي يفقّر الليبيين ويحول البلد إلى مصدر قلق لجيرانها وللبلدان الأخرى. لذلك، فإن وحدة المجتمع الدولي حاسمة إذا أردنا إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار في ليبيا. ويكمن التحدي الحقيقي في إعادة بناء دولة موحدة وشرعية ومستدامة، وليس أقل من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد سلامة، على إحاطته الإعلامية، وتكرار دعم المملكة المتحدة القوي له ولعمل جميع فريقه على أرض الواقع.

ومن الواضح أن الحل العسكري للمشاكل الليبية لن يحقق السلام والاستقرار طويلي الأجل اللذين يحتاج إليهما البلد. ويجب على جميع الليبيين أن يجتمعوا معاً وأن تتوفر لديهم الرغبة في التسوية والانخراط في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. إن المملكة المتحدة تؤيد تمام التأييد الوضوح الإضافي الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام سلامة بشأن الخطوات التالية لتنفيذ خطة عمله في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وسيوفر المؤتمر الوطني الليبي الذي يعقده الليبيون فرصة للتوصل إلى توافق أكبر في الآراء. بين أصحاب المصلحة الليبيين بشأن سبل المضي قدماً فيما يخص بعض المسائل الأساسية المتعلقة بالانتقال السياسي في ليبيا. دعوني ألقي الضوء على ثلاث وحدات بناء مهمة للمساعدة في إنجاح المؤتمر الوطني الليبي.

أولا، كما قال الممثل الخاص للأمين العام سلامة، ينبغي أن يكون المشاركون في المؤتمر الوطني إلى أبعد حد ممكن من الطيف السياسي والإقليمي والقبلي والعرقي. وسيكون من الضروري أيضا تمثيل المرأة.

ثانيا، ستحتاج المؤسسات السياسية في ليبيا للعمل مع المؤتمر الوطني ومراعاة نتائجه. وهذا سيشير إلى أنها تعطي الأفضلية لمصالح الشعب الليبي، وأنها ملتزمة بإيجاد حل سياسي دائم لأزمة ليبيا. ولن يفهم الشعب الليبي ما إذا كانت هذه المؤسسات مستمرة في إخفاقها في القيام بما طُلب منها. ومن الأهمية بمكان أن تقدم المؤسسات الليبية الخدمات العامة الأساسية في جميع أنحاء البلد، على نحو يصب في مصلحة الشعب الليبي.

ثالثا، من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن الآن الممثل الخاص للأمين العام سلامة وخطة عمل الأمم المتحدة. وسيكون المؤتمر الذي تستضيفه إيطاليا في باليرمو فرصة هامة لإظهار الدعم الدولي والليبي الأوسع للجهود التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر الوطني. كما سيوفر فرصة للوفاء بالتزامات مهمة لليبيين في مجال الإصلاح الاقتصادي وإنشاء ترتيبات أمنية أكثر استدامة ومصداقية.

كما نتطلع إلى رؤية الوفود الليبية في باليرمو شاملة للجميع، وممثلة للشعب الليبي. ولذلك، فإننا نهنئ مجلس الرئاسة على إنشاء وحدات لتمكين المرأة داخل الوزارة ووزارات حكومة

الوفاق الوطني. وينبغي الآن منح تلك الوحدات السلطة والموارد التي تحتاج إليها لتكون فعالة.

لقد تطرق الممثل الخاص للأمين العام سلامة إلى الوضع الأمني الصعب في ليبيا. إننا نرحب بالتقدم المحرز فيما يخص الترتيبات الأمنية في طرابلس منذ وقف إطلاق النار في شهر أيلول/سبتمبر، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام سلامة على جهوده لضمان وقف إطلاق النار. ويجب ألا تقتصر مثل هذه الترتيبات على رأس المال فقط. إن بناء الأمن المستدام في جميع أنحاء البلد ضروري من أجل تحقيق ليبيا آمنة ومستقرة.

وتواصل المملكة المتحدة إدراك أهمية معالجة التهديدات الإرهابية في ليبيا. ونعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق بشأن الحالة الإنسانية، بما في ذلك في درنة. ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين. وسيحاسب أولئك الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، يجب الآن أن تمهد رسوم المعاملات التي أدخلت مؤخراً على النقد الأجنبي في ليبيا الطريق أمام عمل أوسع نطاقاً في مجال الإصلاح الاقتصادي. ويجب علينا جميعا دعم عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمؤسسات المالية الدولية من أجل إجراء المزيد من الإصلاحات. كما نرحب بالتقدم المحرز في اتجاه تدقيق حسابات البنك المركزي الليبي. وينبغي أن يتم ذلك بالتوازي مع العمل من أجل إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي مع نظيره في شرق البلد.

وأخيرا، نرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والتي مكنتهم من فهم الديناميات في البلد بشكل أفضل. ونحن نتطلع إلى رؤية كيفية تحويل ذلك إلى جزاءات أكثر استهدافا وفعالية ضد المفسدين. وندعو السلطات الليبية إلى بذل المزيد من الجهد لضمان تنفيذ الجزاءات بفعالية.

وأخيرا، أخبرنا الممثل الخاص للأمين العام سلامة أن ليبيا سرعان ما أصبحت مأساة الفرص الضائعة. وتناشد المملكة المتحدة جميع الأطراف في ليبيا وأعضاء مجلس الأمن دعم جهود الأمم المتحدة بشكل جماعي، من أجل ضمان اغتنام هذه الفرصة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام سلامة، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى العمل الممتاز الذي يقوم به هو وموظفوه على أرض الواقع. كما أشكره مرة أخرى على تيسير الزيارة الهامة والتاريخية التي قام بها الأسبوع الماضي أعضاء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

نقرأ التقارير والبرقيات، ولكن لا شيء يمكن أن يحل محل الزيارة الميدانية. كنت خلال الأسبوع الماضي، في طرابلس لمدة أقل من يومين، لكن ذلك كان كافياً لكي أدرك كيف أن تصاعد أعمال العنف في طرابلس في نهاية شهر آب/أغسطس، وفي أيلول/سبتمبر قد حطم العاصمة بالفعل، ووضع البلد على حافة الانهيار. وتم تفجير نوافذ شركة النفط باستخدام الصواريخ وبقي المبنى تملأه الثقوب، وكرمز لهشاشة الوضع. ولولا جهود الوساطة التي بذلتها الأمم المتحدة، وبالطبع الممثل الخاص للأمين العام، لخرجت الحالة بسهولة عن نطاق السيطرة، ولعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه في عام ٢٠١٤.

ونأمل أن يشكل ذلك الآن إشارة إلى أولئك الذين يستفيدون ويتمسكون بالوضع الراهن الذي لا يمكن الدفاع عنه. ويجب الآن تنفيذ وقف إطلاق النار، وكذلك الاتفاق الأمني المعلن في طرابلس، تنفيذاً فعالاً. إننا نحث جميع الأطراف على إنهاء الأعمال العدائية والامتناع عن المزيد من التهديدات أو الإجراءات الرامية إلى زعزعة الاستقرار وحماية المدنيين.

ويتعين أن تشكل الأزمة التي حصلت في نهاية شهر آب/أغسطس تنبيها لنا جميعا، ونقطة تحول في العملية السياسية. إننا

نتفق جميعا على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في ليبيا إلا من خلال الحلول السياسية. ويجب على الليبيين أنفسهم بالطبع أن يمتلكوا العملية السياسية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى دعم دولي نشط وموحد. إن الدور الميسر الذي تقوم به الأمم المتحدة هو دور بالغ الأهمية في هذا الصدد.

وقد بذل الممثل الخاص للأمين العام السيدة سلامة، جهودا حثيثة لاستخدام مساعيه الحميدة وتشجيع المصالحة والحوار بين الشرق والغرب، فضلا عن نية توسيع وجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى الجزء الشرقي من البلد، وينبغي الثناء عليه. كما يتعين على جميع الشركاء الدوليين والإقليميين الاتحاد والدعم الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

إننا نرحب بخطط السيد سلامة، كما أوضح لنا اليوم، للإعداد لعقد مؤتمر وطني في بداية العام المقبل. ويمكن أن يوفر المؤتمر القادم فرصة مهمة لإيجاد طريقة للخروج من عملية الانتقال التي طال أمدها ولتعزيز الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. لقد أشار زميلي في المملكة المتحدة بحق إلى الفضل الكبير للشمولية للجميع في المؤتمر الوطني.

ولذلك، يجب علينا الآن أن نحث جميع الأطراف الفاعلة الليبية على المشاركة بصورة مسؤولة وبناءة في العملية والعمل معاً بروح التسوية السلمية. ويجب على مجلس النواب من جانبه، أن يحترم التزامه بضمان إطار قانوني للانتخابات. ويجب التحضير للانتخابات بدورها بشكل كامل لضمان توافر الشروط اللازمة لعقدها، ويجب على جميع الأطراف الالتزام مجدداً باحترام نتائجها.

كما توفر الأزمة الأخيرة فرصة لمعالجة بعض الأسباب الجذرية الأساسية. وتشكل المسائل الاقتصادية أساس الصراع، وهناك فرصة ضئيلة لتحقيق التقدم ما لم يتم بذل جهود جادة. ويجب التصدي بشكل أكثر فاعلية للممارسات الاقتصادية المفترسة والربح لتحقيق مكاسب شخصية. والإصلاحات الاقتصادية ضرورية أيضا لضمان توزيع أكثر عدالة وأكثر إنصافا للموارد. وتعد المبادرات الأخيرة مشجعة. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتعزيز وحدة المؤسسات المالية. لقد التقيت ببعض الوزراء الجدد المهمين المسؤولين عن الشؤون المالية والشؤون الداخلية الذين يبدو أنهم يفهمون كل التحديات ويلتزمون ببدء العمل للتصدي لها، وهم بحاجة إلى الدعم.

ثمة حاجة ماسة إلى إنشاء مؤسسات أمنية فاعلة وموحدة، لاستعادة الاستقرار. ويجب أن يحظى إصلاح قطاع الأمن ومواصلة الجهود الرامية إلى بناء قوات مسلحة وقوات شرطة محترفة بالأولوية.

سيتطلب أي حل سياسي مستدام في ليبيا مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة. إننا نشدد على أهمية مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية السياسية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا كافيا في الوفود الليبية إلى مؤتمر باليرمو المقبل وأن تحتل مقاعدها على الطاولة.

ومن الأمور المثيرة للقلق البالغ كذلك استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. إن الانتهاكات الواسعة النطاق في السجون ومرافق الاحتجاز ومراكز المهاجرين أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف، كما أصاب الممثل الخاص للأمين العام في الإشارة إلى ذلك. ونرحب بإدراج العنف الجنسي والجنساني كمعيار منفصل للإدراج على قوائم الجزاءات في القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨)، الذي اتخذ في وقت سابق.

لقد كانت زيارة لجنة الجزاءات إلى ليبيا في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر هي الأولى من نوعها منذ اعتماد نظام الجزاءات في عام ٢٠١١. لقد أتاحت لنا فرصة للحصول على معلومات مباشرة من مختلف النظراء، وتلقي إحاطات بشأن الانتقال السياسي والحالة الأمنية واستعراض تنفيذ الجزاءات وتعزيز المشاركة والتعاون مع فريق الخبراء. ويحدوني الأمل في إمكانية

القيام قريبا بالزيارة المقررة إلى الجزء الشرقي من البلد، التي تعين تأجيلها هذه المرة.

إن الهدف من الجزاءات هو تعزيز السلام والأمن والاستقرار. وقد أضيف سبعة أفراد، في ٢٠١٨، إلى قائمة الجزاءات لانخراطهم في أعمال تستوفي معايير الإدراج في قوائم الجزاءات، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وشن هجمات على المنشآت النفطية ومحاولة تصدير النفط بصورة غير مشروعة. يبين هذا الأمر استعداد لجنة الجزاءات لاستخدام هذه الأداة في سبيل تحقيق السلام والاستقرار وحماية المصالح الأعم للشعب الليبي.

وما زال تدفق الأسلحة غير المشروع يؤجج النزاع ويتسبب في المعاناة للسكان المدنيين. وقد أشار الرئيس السراج، في مقابلتي معه، إلى انتهاكات مبلغ عنها لحظر توريد الأسلحة. يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفعل المزيد من أجل التنفيذ الكامل للجزاءات، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة، ويتعين على المجلس أن يتصرف بشأن الانتهاكات المبلغ عنها. ونظل منفتحين لزيادة استخدام أداة الجزاءات، بما في ذلك ضد من يسعون إلى عرقلة العملية التي تيسرها الأمم المتحدة.

إن التقيد بنظام الجزاءات يشكل كذلك أمرا بالغ الأهمية للمساعدة على كفالة حماية موارد ليبيا الطبيعية وإدارتها على النحو الملائم لفائدة الشعب الليبي. وينطبق هذا أيضا على أصول البلد المجمدة. لقد استمعنا بعناية كرئيس، وكذلك بصفتنا الوطنية، إلى شواغل ليبيا فيما يتعلق بإدارة الأموال المجمدة. وسعينا بنشاط لإيجاد سبيل للمضي قدما بهذه المسألة في المناقشات مع الأعضاء الآخرين في لجنة الجزاءات، والممثلين الليبيين في نيويورك والآن في طرابلس، والكيانات التي جمدت أصولها.

إنني متفائل إزاء الاستعداد الذي أعربت عنه ليبيا لمواصلة حوارها مع البنك الدولي للشروع في إيجاد سبيل للمضي قدما بهذه المسألة، حتى ولو بشكل جزئي. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم تلك العملية.

فشعب ليبيا يرغب في السلام؛ ويريد استتباب الأمن؛ ويريد مستقبلا أكثر إشراقا لأطفاله. وتتمثل الخلاصة الرئيسية من زيارتي الأسبوع الماضي في أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. لقد خرجت ليبيا من الأزمة الأخيرة بأعجوبة. ونحن الآن في وقت ينبغي فيه اغتنام الزخم لكسر الجمود وإعادة ليبيا بثبات إلى مسار موثوق نحو السلام والوحدة. للمجلس، وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مصلحة استراتيجية مشتركة في توصل ليبيا إلى حل سياسي.

ونحن نعلم، من كل حالة في جدول أعمالنا تقريبا، أن الوحدة في المجلس وفيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية والبلدان المجاورة عنصر أساسي لتحقيق النجاح. ولذلك، يجب علينا أن نقف متحدين وراء العملية التي تيسرها الأمم المتحدة. وسيوفر لنا المؤتمر الرفيع المستوى المقرر عقده في باليرمو في الأسبوع المقبل فرصة في هذا الصدد.

السيد العتيبي (الكويت): أشكركم، السيد الرئيس، في البداية أشارك من سبقوني في تقديم الشكر الخاص للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية.

وسأركز في كلمتي على مسألتين رئيستين وهما: التطورات الأمنية والسياسية والتطورات الاقتصادية.

بالنسبة للتطورات الأمنية والسياسية، فقد شهدت الأوضاع الأمنية في العاصمة طرابلس تحسنا ملحوظا منذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا، التي عقدت في ٥ أيلول/ سبتمبر الماضي (انظر S/PV.8341)، حيث كان للدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بقيادة السيد غسان سلامة، أثر واضح في الخفض من حدة التوتر وتقليص

حالة التأهب الأمني. وعمدت تلك الجهود إلى التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار والعمل على إحياء المؤسسات الأمنية، وبشكل خاص لجنة الترتيبات الأمنية.

ونرحب باتخاذ حكومة الوفاق الوطني قرارها ١٤٣٧ القاضي باعتماد الخطة الأمنية المشتركة لتأمين طرابلس الكبرى، التي تهدف إلى وضع الترتيبات الأمنية الرامية إلى حماية المدنيين والممتلكات الخاصة والعامة وإرساء نظام عام يستند إلى قوات أمن وشرطة نظامية لتحل محل التشكيلات المسلحة، بالإضافة إلى وضع تلك الخطة آليات للتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، آملين في ذات الوقت في استجابة وتعاون جميع الأطراف في طرابلس مع هذه الخطة، بما ينعكس إيجابا على أمن وسلامة المدنيين والمضي قدما بتحقيق استقرار الأوضاع هناك.

إن ما تشهده الساحة الليبية من عدم استقرار في الحالة الأمنية، يحتم على المجتمع الدولي وعلى مجلس الأمن بذل المزيد من الجهود لإيجاد حل دائم لمسألة انتشار الجماعات المسلحة، من خلال دعم إنشاء مؤسسات أمنية شرعية موحدة خاضعة لسلطة ورقابة الدولة، وذلك لتعزيز العملية الانتقالية والعملية السياسية المحددتين في خطة عمل الأمم المتحدة، وكذلك لضمان عدم تنامي البؤر الإرهابية المتمثلة في تنظيم داعش، الذي دائماما يستغل الفراغ السياسي والأمني لتنفيذ مخططاته التخريبية، وخاصة في المناطق الجنوبية من البلد التي تشهد حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني – كما استمعنا إلى ذلك قبل قليل من السيد غسان سلامة – والغياب الكامل للخدمات الأساسية وتهديدات ومخاطر انتشار الجريمة والإرهاب.

وفي سياق خطة الأمم المتحدة في ليبيا، نشيد بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة هناك من خلال مواصلة لقاءاتها المكثفة مع مختلف المؤسسات والفاعليات السياسية والاجتماعية في البلد، التي كان آخرها اللقاء الذي جمع بين رئيسي لجنة الحوار التابعتين لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وخروجهما ببيان صحفي مشترك حول أهمية إعادة هيكلة السلطة التنفيذية وتوحيد مؤسسات الدولة بما يكفل إنهاء حالة الانقسام في البلد.

ونعرب عن تطلعنا إلى أن يثمر مؤتمر باليرمو الدولي للأطراف الليبية، المقرر عقده في يومي ١٢ و ١٣ من الشهر الجاري، بجمهورية إيطاليا، عن توافق حول الدفع بالعملية السياسية الليبية إلى الأمام وبصورة تنهي حالة الانقسام السائدة والانتشار المكثف للميليشيات المسلحة، بما يقود إلى ليبيا موحدة مستقرة خالية من جميع العوامل المهددة للسلم والأمن وتمثل جميع الليبيين.

وفيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية، فإننا نعرب عن ارتياحنا لإعادة استئناف إنتاج النفط في ليبيا إلى معدلاته الطبيعية، أي حوالي ١,٣ مليون برميل يوميا، متجاوزا بذلك – وبسرعة ملحوظة – الآثار السلبية التي خلفتها الاشتباكات المسلحة التي جرت في منطقة الهلال النفطي في شهر حزيران/يونيه الماضي، إذ يمثل ذلك التعافي المتسارع دلالة واضحة على رغبة الشعب الليبي في المضي قدما نحو مستقبل اقتصادي يحقق تطلعاته وآماله في دولة يسودها الأمن والاستقرار.

وفي سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية في ليبيا، نشيد باعتماد حكومة الوفاق الوطني برنامج الإصلاحات الاقتصادية، الذي طال انتظاره، حيث سيكون لهذا البرنامج دور كبير في تمكين المؤسسات الاقتصادية الليبية من تقديم الخدمات العامة للشعب الليبي الشقيق. وقد انعكست الآثار الإيجابية لهذا البرنامج في انتعاش سعر صرف الدينار الليبي في مقابل العملات الأجنبية وارتفاعه. ومن هنا نؤكد على أهمية العمل على تفعيل المساءلة والتنسيق في المؤسسات المالية والاقتصادية الليبية بما يضمن حفظ ثروات الشعب الليبي من الهدر.

كما نجدد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد غسان سلامة لتيسير عملية سياسية ليبية شاملة وفقا لخطة الأمم المتحدة، وكذلك لمساعيه الحثيثة لفتح مكتب للبعثة في مدينة بنغازي

خلال الفترة القادمة. ونحث جميع الأطراف الليبية على التحلي بروح العمل القائم على الرغبة في التسوية السلمية من خلال الانخراط بشكل جدي وبناء في الشروط الفنية والتشريعية والسياسية والأمنية اللازمة لإجراء انتخابات شفافة وشاملة وسلمية لبناء ليبيا موحدة ومستقرة.

وفي الختام، نرحب بزيارة ممثل السويد الأسبوع الماضي، بصفته رئيس لجنة العقوبات المنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ونتطلع إلى الاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن نتائج هذه الزيارة التي شارك وفد بلدنا فيها.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته النيّرة عن آخر التطورات في ليبيا، فضلا عن عمله الدؤوب. وأتوجه بالشكر أيضا إلى سفير السويد على إحاطته بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وزيارته إلى البلد في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

وتبعث الحالة الأمنية في ليبيا، كما وصفها السيد غسان سلامة على القلق، حيث ما زال الصراع على النفوذ بين الميليشيات مستمرا في الميدان. وبعد الاشتباكات التي حدثت في طرابلس، شُنت عدة هجمات على المؤسسات المالية الليبية ومستشفى ومدرستين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر. ويستمر تدهور الحالة أيضا في جنوب البلد بسبب تسلل الجماعات الأجنبية إلى داخل الأراضي الليبية. وشُن هجوم إرهابي ادعى تنظيم داعش المسؤولية عنه، على النحو الذي ورد ذكره من قبل، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في وسط ليبيا في أعقاب هجوم سابق في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وهو أمر يبعث على القلق الشديد أيضا.

وأود في هذا السياق، أن أرحب مرة أخرى باسم فرنسا، بجهود والتزام الممثل الخاص غسان سلامة، وحشده القوي للجهود ذات الصلة بالتطورات الأمنية. وما زلنا نعمل إلى جانبه لتحقيق استعادة الهدوء الدائم والتنفيذ الفعال للترتيبات الأمنية في طرابلس. وفي مواجهة هذه الحالة المضطربة، فإن توحيد القوات المسلحة الليبية تحت سلطة مدنية ما زال أولوية. وأرحب بالحوار العسكري الذي تم برعاية مصرية في هذا الصدد.

وفي السياق نفسه، أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار أعمال النهب الاقتصادي ومختلف المحاولات الرامية إلى زعزعة التوازن الهش في ليبيا. وكما أكد السيد غسان سلامة في ٥ أيلول/سبتمبر أمام المجلس (انظر S/PV.8341) فإن أعمال النهب الاقتصادي تكمن في صميم التحدي الليبي، ما دام يشجع الكثير من الجهات على إدامة الوضع الراهن، عوضا عن دعم عملية الانتقال السياسي. وأود أن أوضح تمام هنا أن جميع من يهددون السلام والأمن والاستقرار في ليبيا يظلون عرضة للجزاءات الدولية. وقد ذكّرنا بهذا تجديد نظام الجزاءات في وقت مبكر من هذا الأسبوع (انظر S/PV.8389)، مثلما فعل المجلس بفرض الجزاءات على إبراهيم جضران، الذي يواجه تهمة الاتجار بالأشخاص. وينبغي النظر أيضا في تسمية أشخاص آخرين، وخاصة بالنظر إلى أعمال العنف التي وقعت في طرابلس خلال الأشهر الأخيرة.

وفي هذا السياق، فإن السعي إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية يعدُّ أولوية أيضا، وخاصة فيما يتعلق بالتسيير الجماعي لشؤون المصرف المركزي الليبي والإدارة الشفافة لموارد ليبيا بما يحقق مصالح جميع الليبيين. وأدعو الممثل الخاص إلى مواصلة جهوده في هذا الصدد، بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية ودعم الطلب الذي قدمه رئيس الوزراء إلى المجلس. ويجب أن يتيح المؤتمر الذي سيعقد في الأسبوع القادم في باليرمو، بناء على دعوة من السلطات الإيطالية، فرصة للبدء في اتخاذ إجراءات حازمة من جانب الشعب الليبي والمجتمع الدولي ضد أعمال النهب الاقتصادي.

ولا تزال الحالة الإنسانية متدهورة بشكل ملحوظ، وخاصة وضع المهاجرين واللاجئين الذين يواجهون انتهاكات يومية لحقوقهم الإنسانية. وتكرر فرنسا نداءاتها إلى السلطات الليبية بألا تدخر جهدا لكفالة المعاملة الكريمة للمهاجرين واللاجئين. ويمثّل هذا أولوية قصوى، من حيث حماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة. ولذلك فإن من الملح المضي على الطريق المؤدي إلى تسوية سياسية. وبذلك أنتقل إلى نقطتي الأخيرة.

ويتيح مؤتمر باليرمو الذي تعهدت السلطات الإيطالية باستضافته عقب اجتماع باريس المعقود في ٢٩ أيار/مايو، للمجتمع الدولي الفرصة لحشد الجهود وتوحيد صفوفه لدعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص والليبيون أنفسهم. وترحب فرنسا بهذه المبادرة التي ينبغي أن تمكننا من إحراز تقدم في جميع المسائل – بما في ذلك الأمن والاقتصاد والعملية السياسية – التي سيشارك فيها وزير بلدنا للشؤون الأوروبية والخارجية، السيد جان – إيف لودريان. ومن الضروري أن نواصل دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص بهدف كسر الجمود المؤسسي والنهوض بالعملية الانتقالية في ليبيا.

وأشكر الممثل الخاص على موافاتنا بمزيد من التفاصيل عن إطار عمله من خلال المؤتمر الوطني، وهو ما نؤيده تماما. وقد عبّر الليبيون عن تطلعاتهم السلمية إلى التغيير بتسجيل الناخبين في القوائم الانتخابية، ويجب الاستماع إلى أصواتهم. فلا بديل للانتخابات إلا استمرار ممارسات النهب الاقتصادي وحكم الميليشيات. ومن شأن ذلك أن يطلق العنان لأولئك العازمين على أخذ ليبيا رهينة لهم. ولا سبيل إلى ترسيخ الاستقرار في ليبيا سوى إجراء الانتخابات وفق جدول زمني محدد وطموح وعلى وجه الاستعجال.

ويمثّل الوضع الراهن عدوا مشتركا لنا جميعا لأنه يؤدي إلى إطالة أمد عدم الاستقرار تلقائيا. ومع ذلك، فلا تزال هناك فرصة لعملية سياسية دينامية. ويجب على الجهات الفاعلة الليبية الوفاء بالتزاماتها المعلنة في باريس في أيار/مايو لأجل التغلب على الوضع الراهن وتشجيع هذه الدينامية السياسية. ويجب أن يكون مؤتمر باليرمو الذي تنظمه إيطاليا جزءا من هذا الإطار وبحضور الجهات الفاعلة ذات الصلة، وأن يجدد التزام المجتمع الدولي بدعم خطة عمل البعثة. ومن الضروري أن ندعم كل هذه الجهود، فضلا عن توحيد صفوفنا حقا لتشجيع الليبيين على الحفاظ على المسار الذي حدده الممثل الخاص. وستواصل فرنسا العمل في هذا الاتجاه مع جميع أعضاء المجلس.

السيد كوهين (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أيضا أن نشكر الممثل الخاص، سلامة، على إحاطته المفصلة والهامة، وأود أن أشكر السفير سكوغ على تبادل انطباعاته عن رحلته الأخيرة إلى ليبيا.

ولم تكن المخاطر التي تهدد الاستقرار في ليبيا أكبر مما هي عليه الآن. ففي غضون الأشهر الأخيرة واصلت الميليشيات المدججة بالسلاح الاشتباك فيما بينها شارعا بعد شارع طمعا في حيازة الممتلكات والموارد دون أدنى اعتبار لإخوتهم المواطنين الليبيين. ولا يزال آلاف الأشخاص الذين يتوقون إلى حياة أفضل من مختلف أنحاء القارة، يتوفون بعد إبحارهم من الشواطئ الليبية بالرغم من انخفاض معدل تهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع بهم هذا العام. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المتطرفة العنيفة تواصل البحث عن ملاذات آمنة في أماكن خارج سلطة الحكومة. وكثيرا ما عجز المجتمع الدولي عن التكلم بصوت واحد دعما لجهود وساطة الأمم المتحدة، فيجد بذلك المبررات لبعض الزعماء الليبيين العازمين على شد بلدهم إلى هاوية الفوضى مجددا.

فلا يزال الشعب الليبي يعاني، وهو يستحق ما نستحقه جميعا: الأمن وصون الكرامة وإتاحة الفرصة لتحقيق الرخاء. وبدأ يتلاشى الأمل في حياة جديدة بالنسبة للكثير جدا من الليبيين – بعد عقود طويلة من استبداد طغيان وحشي وافتراس مجموعة صغيرة من القادة الليبيين والجماعات المسلحة لثروة ليبيا ومواردها سعيا إلى تحقيق مصالحهم الذاتية الضيقة على حساب البلد. وينبغي ألا يكون الأمر كذلك أبدا.

على الرغم من كل هذه النكسات، فما زلنا نتطلع إلى قيادة الممثل الخاص، سلامة، للخروج من هذا المأزق الذي ما زال مستمرا في ليبيا للأسف خلال السنوات العديدة الماضية. ونثني على قيادته في الحد من تصاعد العنف في طرابلس وفي مساعدة الليبيين على الشروع في وضع ترتيبات أمنية أكثر استدامة في العاصمة. ونشير أيضا إلى الخطوات الهامة التي اتخذها رئيس الوزراء السراج والقادة الليبيون الآخرون لتشكيل قوات أمن وطني قادرة في نهاية المطاف على كسر حصار العنف وعدم الاستقرار الذي تسببه الجماعات المسلحة، خاصة في طرابلس. وتؤيد الولايات المتحدة تماما هذا العمل الهام الرامي إلى تعزيز الترتيبات الأمنية. وفي حين لا يزال وقف إطلاق النار هشا، فلا سبيل لاستمرار العملية السياسية تحت تهديد العنف.

وما تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالجهود الرامية إلى تيسير عملية سياسية ليبية يمسك بزمامها الليبيون. ونؤيد بقوة رؤية الممثل الخاص، سلامة، المتعلقة بإرساء أسس عملية دستورية شاملة وإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية وحسنة الإعداد وقادرة على الاستفادة من زخم المؤتمر الوطني الذي يسرته الأمم المتحدة. وسوف يبني المؤتمر الدولي المعني بليبيا المقرر عقده الأسبوع القادم في باليرمو، والذي يستضيفه شركاؤنا الإيطاليون، على الزخم الذي أحدثه مؤتمر باريس في أيار/مايو الماضي. وسيتيح هذا المؤتمر فرصة مواتية جدا للقادة الليبيين والدوليين تمكّنهم من الاستماع إلى خريطة طريق الأمم المتحدة المتعلقة بالتغلب على الشلل السياسي الذي تعاني منه ليبيا.

ونحن على استعداد لتقديم الدعم. وثمة أهمية حيوية لأن تكون المناطق الليبية الرئيسية، بما في ذلك سبها والجنوب، مشاركة بنشاط في العملية السياسية. ونتفق مع التقييم الذي يفيد بأن تحقيق تقدم سياسي سيتطلب قدراً أكبر من الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للنزاع، وندعو حكومة الوفاق الوطني إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى المضي قدماً في الإصلاحات الشاملة للشؤون النقدية وللإعانات، والتي تمس حاجة ليبيا إليها لتحقيق استقرار اقتصادها.

ولا يقل عن ذلك أهمية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التعجيل بمراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي، وهي خطوة هامة نحو زيادة الشفافية في مؤسسات ليبيا الاقتصادية. وستعزز هذه الإصلاحات الحوار الذي تشتد الحاجة إليه بين القادة الليبيين بشأن شفافية المالية العامة والتوزيع الأكثر إنصافاً لموارد النفط في البلد. وتقف الولايات المتحدة على استعداد لدعم الليبيين في المناقشات بشأن التحديات الاقتصادية، بطلب من ليبيا وفي شراكة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وينبغي للمجلس أن يستخدم نفوذه الجماعي بالكامل لدعم الليبيين في مسارهم. وفي حين أننا نسلّم بأن أي عملية وساطة ستواجه حتماً انتكاسات، كما رأينا مراراً وتكراراً، فإننا على ثقة بأنه يمكن تجاوز هذه العقبات بسبب عناصر حاسم، ألا وهو، روح الشعب الليبي. لقد عانى الشعب الليبي لفترة طويلة جداً. وقد أوضح الليبيون أنهم سئموا انعدام الأمن وانعدام الفرص ووجود الكثير من المفسدين الذين يواصلون إعاقة انتقال سياسي إلى مستقبل أفضل. وندعو جميع الأطراف في ليبيا إلى اغتنام هذه الفرصة الحاسمة لتوجيه المسار نحو مستقبل أفضل لمواطنيهم. إن جميع الذين يهددون السلام والأمن والاستقرار في ليبيا يجب أن يخضعوا للمساءلة.

ولا تزال مهمة الممثل الخاص سلامة شاقة بلا شك، ولكن يمكنه أن يعول على الدعم الكامل من المجلس فيما نمضي قدماً نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد لصالح جميع الليبيين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن جمهورية غينيا الاستوائية تشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في ليبيا خلال الفترة الأخيرة، فضلاً عن التزامه بالاضطلاع بولايته.

كما نُعرب عن امتناننا للسفير أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على مشاركتنا انطباعاته وتجربته ومشاهداته خلال زيارته الأخيرة إلى طرابلس.

تضم جمهورية غينيا الاستوائية صوتها إلى كل من البعثة والأمم المتحدة في إدانة الأحداث التي وقعت في طرابلس في الأيام الأخيرة، ولا سيما الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة والميلشيات على المستشفيات وموظفيها الطبيين، فضلاً عن كيانات القطاع الخاص، بغرض الترهيب وبث الخوف بصورة منهجية، يشجعها في ذلك تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب على أفعالها. وهذا هو أحد المواضيع التي يجب مواجهتها من أجل وضع حد لهذه الأعمال الجبانة البغيضة والمؤسفة. وندعو إلى الوقف التام والفوري لتلك الأعمال. وهي يجب ألاّ تحدث مرة أخرى في المستقبل. ويجب أن نتذكر أن أي هجوم على المدنيين أو المرافق الطبية والعاملين فيها محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن هذه الأعمال يمكن اعتبارها جرائم حرب.

وكما هو الحال في بيانات سابقة، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء الحالة المحزنة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون المحاصرون في ليبيا، الذين يتعرضون للإذلال بشكل مؤسف ولا يزالون يعانون من الاحتجاز التعسفي، والذين يقعون فريسة للاتجار غير المشروع بالبشر ويقعون ضحية لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، والذين يباعون في بعض الحالات كرقيق. إنهم يتحملون ظروفاً مريعة من الاكتظاظ الشديد، مع حرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية أو الغذاء الكافي. وهم يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز، دون توفر الحد الأدنى من الضمانات أو الظروف الإنسانية الأساسية. ولهذا السبب، كما ذكرنا يوم الإثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8389)، نرحّب باستكمال نظام الجزاءات وبإدراج أفراد جدد في قائمة الجزاءات. وترمي هذه التدابير إلى مواجهة تلك الحالة وتوجيه رسالة واضحة ومباشرة إلى مرتكبي تلك الانتهاكات الوحشية مفادها أنهم سيخضعون للمساءلة عن أعمالهم أمام المحاكم القانونية.

ونعتقد أننا بحاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات. ولا يخفى على أي منا أن الجماعات التي تهرّب المهاجرين وتنتهك حقوقهم ممولة من أطراف ثالثة. ونرى أن هذه الأنشطة مشينة. ولذلك، نقترح فتح تحقيق بغية تحديد تلك العناصر أو المجموعات للتأكد من أنها تشعر بوطأة الجزاءات التي فرضها المجلس. إن ما نشهده في ليبيا، حيث تتنافس قرابة ٢٠٠ جماعة مسلّحة على السيطرة على مورد طبيعي، هو النفط، أمر شهدناه في بلدان أخرى من أفريقيا حيث تبث الجماعات المسلحة، الممولة من أطراف ثالثة، الرعب والدمار في حين تفلت الأطراف الثالثة من العقاب. وما فتئنا ندعو إلى إجراء تحقيقات للتأكد من شعور هذه الجماعات أيضاً بوطأة الجزاءات.

في الختام، نرحّب بشعور بالتفاؤل بالجوانب الإيجابية التي حددها الممثل الخاص سلامة في إحاطته الإعلامية، مثل وقف إطلاق النار واستئناف إنتاج النفط، الذي يبلغ الآن تقريباً ١,٣ مليون برميل في اليوم، وآفاق إجراء انتخابات وإمكانية إحلال السلام. ومع ذلك، فإننا ندرك أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به في ليبيا. ونسلّم بأن الليبيين أنفسهم هم الذين

يجب أن يقودوا العملية، مما يتيح التنفيذ الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة وتحقيق المصالحة من خلال الحوار المباشر الصريح والشامل للجميع والذي يتيح إمكانية الاستماع لجميع تلك الأصوات المؤيدة للوحدة الوطنية واستعادة السلام. وفي هذا السياق، يكتسي مؤتمر باليرمو المقبل أهمية حيوية.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام لليبيا، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأودّ أن أركز على ثلاثة جوانب هامة: أولاً، دفع العملية السياسية إلى الأمام؛ وثانياً، معالجة الاقتصاد؛ وثالثاً، تعزيز المساءلة.

عندما انضممنا إلى المجلس في بداية هذا العام، رأينا فرصة سانحة أمام ليبيا لاتخاذ خطوات هامة نحو تحقيق الاستقرار. وشددنا آنذاك على أن ما يلزم في المقام الأول هو الإرادة السياسية لجميع القادة الليبيين لتجاوز مصالحهم الشخصية ووضع شعبهم في المقام الأول. واليوم، علينا أن نستنتج أن ذلك الافتقار إلى الإرادة تحديداً هو الذي يؤخّر العملية السياسية منذ ذلك الحين. وينبغي لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة أن يبديا التزامهما من خلال إرساء الأساس لإجراء الانتخابات.

وخلال جميع المناقشات، لا يزال تجاهل صوت نصف سكان ليبيا مستمراً. وأنا بالطبع أشير إلى نساء ليبيا. ويجب على الأطراف تكثيف جهودها. ونتوقع أن تكون المرأة جزءاً من الوفود الليبية في مؤتمر باليرمو في الأسبوع المقبل. ونرحّب بمقترحات الممثل الخاص من أجل تنشيط العملية السياسية والتغلب على العقبات. وهو يحظى بدعمنا الكامل. ويتعين على المجلس والمجتمع الدولي توحيد الصفوف لدعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونقف على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود، بما في ذلك عن طريق إدراج المفسدين الذين يعرقلون العملية السياسية في قوائم الجزاءات. وتشجعنا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لمعالجة الحالة الأمنية في طرابلس عبر التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وثمة حاجة لتعزيز العمل المتعلق بالأمن والمصالحة السياسية من خلال الإصلاحات الاقتصادية والشفافية المالية. ويقودني هذا إلى النقطة الثانية من بياني، والمتعلقة باقتصاد ليبيا. يستفيد الكثير من الناس من الجمود السياسي في ليبيا، مما يؤدي إلى انعدام الشفافية المالية والانقسام الاقتصادي. وفي يوم الثلاثاء، سمعنا من السيدة ريتانو (انظر S/PV.8393) أن أكبر حصة من الإيرادات المتأتية من الجريمة المنظمة في مناطق النزاع يستفيد منها القادة الفاسدين. فهم الجهات المستفيدة الرئيسية من عدم الاستقرار والعنف والافتقار إلى قدرة الدولة على إنفاذ القانون. وهناك حاجة للتصدي لذلك، بما في ذلك في ليبيا. ونرحب بالتقارب بين المصرفين المركزيين وزيادة التركيز على الإصلاحات الاقتصادية. وينبغي للمجلس أن يدعم بنشاط مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال اقتصاد السوق السوداء. وسيظل نظام الجزاءات أداة هامة في هذا الصدد.

وتتعلق النقطة الثالثة من بياني بالمساءلة. عقب الإحاطة الإعلامية التي عقدت في الأسبوع الماضي بشأن العمل القيم الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا (انظر S/PV.8388)، يجب علينا مضاعفة الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون، وتقدم مرتكبي العنف إلى العدالة.

وقد اتخذ المجلس خطوة واعدة نحو معالجة العنف الجنسي والجنساني في ليبيا بإنشاء معيار جديد للإدراج في قائمة الجزاءات في وقت سابق من هذا الأسبوع. وهذا يبعث برسالة قوية إلى مرتكبي العنف الجنسي مفادها أن المجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ إجراءات ضد هذه الممارسات في ليبيا.

ولا بد من تنفيذ الجزاءات القائمة بشكل أفضل. وفي ضوء ذلك، نرحب بالزيارة التي قامت بها في الأسبوع الماضي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا. وقد نقلت اللجنة رسالة تحسين التنفيذ تلك أثناء الزيارة التي قامت بها إلى ليبيا، وأيدها المجلس في قراره ٢٤٤١ (٢٠١٨)، الذي اعتمد يوم الاثنين.

بيد أن الجزاءات وحدها ليست كافية. فلضمان المساءلة، ينبغي أن نتبع الجزاءات بالملاحقات القضائية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التعاون وتنفيذ أوامر إلقاء القبض على الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية، بمن في ذلك ضد السيد الورفلي.

وختاما، نحث القادة الليبيين بقوة على تكثيف جهودهم، وتحمل مسؤولياتهم، واغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر باليرمو الأسبوع المقبل. ويتطلع المجلس إلى الخروج بنتائج، ولكن الشعب الليبي، في المقام الأول والأخير، هو من يترقب الخروج بنتائج.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة بعد ظهر اليوم والإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها الممثل الخاص غسان سلامة. كما نود أن نشيد بالجهود الشخصية التي يبذلها السفير أولوف سكوغ ممثل السويد وزيارته الأخيرة إلى ليبيا، التي نأمل أن تؤدي إلى قدر أكبر من التعاون من السلطات الليبية مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا.

تلاحظ بيرو بقلق تدهور الحالة الأمنية في البلد والجمود في عملية الحوار، الأمر الذي يمنع ليبيا من التغلب على الأزمة السياسية الحالية وتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المدنيين – في بلد يعاني من الإرهاب ومع وجود عدد كبير من المشردين، حيث لا تزال ترتكب جرائم بشعة، في بلد يصيبه وجود أزمة اقتصادية خطيرة بالعجز.

وندين الهجمات الأخيرة التي وقعت في طرابلس، التي تبين هشاشة السلام وتؤدي إلى تفاقم مدى تعرض السكان للعنف. ونرحب بمبادرة رئيس الوزراء السراج بوضع الخطة الأمنية لطرابلس الكبرى والمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بغية تزويد حكومة الوفاق الوطني بقوة أمنية محترفة.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ التعديلات التي اقترحها الاتفاق السياسي الليبي بسبب الجمود في المفاوضات بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب. أما من الناحية الإيجابية، فنلاحظ إحراز تقدم في المفاوضات بشأن الآلية الجديدة للمجلس الرئاسي التي من شأنها أن تنشئ هيكلا موحدا معترفا به من قبل الطرفين، مما يبين أنه يمكن التغلب على الوضع الراهن بالإرادة السياسية وحسن النية، على أساس ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر باريس. وتحقيقا لهذه الغاية، نشدد على الحاجة الملحة لأن يعتمد مجلس النواب، على النحو المتفق عليه في باريس، القانون الانتخابي اللازم لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. ويحدونا الأمل في أن يؤدي المؤتمر الدولي بشأن ليبيا المزمع عقده هذا الشهر في باليرمو إلى إحراز تقدم نحو التوصل إلى تفاهم بين الأطراف الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتتطلب حالة الاقتصاد الليبي وما يمكن أن يترتب عنها من أثر على الاستقرار اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة البلد إلى مسار السلام المستدام. وعلى نحو ما ذكر السيد سلامة هنا في هذه القاعة قبل بضعة أشهر (انظر S/PV.8341)، فكل يوم يمر على الكثيرين في ليبيا محنة شخصية تعصف بهم.

وعلى نفس المنوال، نود أن نؤكد على أهمية الأعمال التي تقوم بها البعثة من خلال ما يسمى بالمؤتمر الوطني، الذي تمكن من خلاله أكثر من ٧ ٠٠٠ مواطن من أكثر من ٤٠ مدينة من المشاركة والإعراب عن شواغلهم وآمالهم بشأن إجراء عملية

حوار مفتوح وشامل للجميع. ونحن ننتظر بفارغ الصبر التقرير النهائي للمؤتمر.

كما نشدد على ضرورة امتثال السلطات الليبية للإصلاحات الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها في الحوار الاقتصادي. ونرى أنه من الضروري التوصل إلى حل توفيقي بشأن الرقابة والشفافية والكفاءة في إدارة الموارد الهيدروكربونية، التي تشكل الموارد الرئيسية في البلد. ويجب أن تكون العملية السياسية مقترنة بتوزيع عادل ومنصف للثروة لتعزيز رفاه المواطنين، مع منع ثروة البلد من أن تستخدم لتمويل الميليشيات وأمراء الحرب.

وأخيرا، نعرب عن قلقنا إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي لا يزال يبلغ عنها في ليبيا. ونود أن نعترف وندعم عمل البعثة لتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، من بين مهامها الهامة الأخرى، وفقا للولاية المسندة إليها.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على الإحاطة الإعلامية الجيدة التي قدمها، ويكرر الإعراب عن دعمه للجهود التي يبذلها من أجل تعزيز السلام والمصالحة في ليبيا. ويؤكد بلدي مجددا على تقديره للسفير أولوف سكوغ على عرض تقريره وجهوده المتميزة لتنفيذ أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا.

على الرغم من الشعور بالأمل الذي أثاره مؤتمر باريس الذي عقد بتاريخ ٢٩ أيار/مايو، والذي دعا إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فإن الحالة الراهنة لا تزال تبعث على القلق، وذلك بسبب التأخير في وضع الإطار القانوني لتلك الانتخابات والبيئة الأمنية الهشة. ويرحب وفد بلدي بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام التي أدت إلى وقف إطلاق النار الذي لوحظ منذ ٤ أيلول/سبتمبر، ويشدد على الحاجة الماسة لأن تبذل جميع الجهات المعنية مزيدا من الجهود لتحسين الحالة الأمنية، وهو شرط أساسي لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. ومما لا شك فيه أن الانتخابات ينبغي أن تشجع على إنشاء مؤسسات جمهورية، وأن تعزز الأدوات الأمنية اللازمة لاستعادة المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة وشبكات الاتجار، فضلا عن ممارسة سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

ويلاحظ وفد بلدي ب أسف التهديدات الخطيرة التي تشكلها الجماعات الإرهابية. ونحث المجتمع الدولي على دعم حكومة الوفاق الوطني في وضع حد للاشتباكات والمعاناة التي يواجهها الآلاف من الليبيين. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب كوت ديفوار باعتماد حكومة الوفاق الوطني للخطة الأمنية لطرابلس الكبرى، بدعم من البعثة، والتي تهدف إلى إنشاء قوات أمن محترفة. كما نرحب بالإجراءات التي اتخذها السيد فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي، لمكافحة انعدام الأمن.

وسيكون السلام في ليبيا نتاجا للتوافق في الآراء فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الأزمة الحالية، وللملكية الوطنية القوية للعملية السياسية لحل الأزمة، التي يجب، ولا بد من التأكيد على ذلك، أن تكون شاملة للجميع وأن تشجع على تحقيق الاستقرار في ليبيا. وتضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية بدور هام في تلك العملية، وهو السبب في ترحيب وفد بلدي بمبادرة الاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية قريبا في أديس أبابا، عقب اجتماع ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بين مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن والوفد رفيع المستوى من الجيش الوطني الليبي.

ويأمل بلدي بإخلاص في أن يؤدي المؤتمر إلى توافق وطني في الآراء فيما بين جميع القوى الليبية، بما في ذلك القبائل والنساء والشباب، التي تعد إسهاماتها في عملية المصالحة الوطنية أمرا بالغ الأهمية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، يدعو بلدي جميع الجهات الفاعلة إلى الالتزام بالمعايير الدولية في هذا الصدد وكفالة حماية المدنيين. وتدين كوت ديفوار بشدة الهجوم الذي وقع على مستشفى الجلاء في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وتذكر بأن الهجمات على البنية التحتية للمستشفيات تشكل انتهاكات للقانون الدولي ويجب ملاحقتها قضائيا أمام المحاكم المختصة.

في الختام، ترحب كوت ديفوار بروح التوافق فيما بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي مكنت من تجديد ولاية فريق الخبراء للإشراف على الجزاءات المفروضة على الصادرات غير المشروعة من النفط الخام والمنتجات المكررة من ليبيا. إننا نحث السلطات الليبية على مواصلة جهودها بالرغم من التحديات العديدة القادمة لتحقيق سلام واستقرار دائمين في ليبيا.

السيد وولديجيريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. ونكرر الإعراب عن دعمنا لمساعيه الدبلوماسية المتواصلة لتيسير حل سياسي بقيادة ليبية لإنهاء الأزمة التي دامت طويلا. كما نقدر الزيارة التي قام بها السفير أولوف سكوغ إلى ليبيا كرئيس للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ونتطلع إلى إحاطته الإعلامية المفصلة في الوقت المناسب.

إن العنف المستمر من الجماعات المسلحة والإرهابيين يظهر أن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال هشة للغاية. هذا إلى جانب الإحساس الواسع الانتشار بالإفلات من العقاب يهدد بشكل خطير استقرار وأمن البلد. ما قاله الممثل الخاص للأمين العام سلامه لنا اليوم يدل بوضوح على ذلك. ونعتقد أن تحسين الحالة الأمنية يجب أن يكون من الأولويات العليا في معالجة الأزمة الليبية متعددة الأوجه. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في دعم الجهات الفاعلة الليبية لتعزيز وقف إطلاق النار المتفق عليه في أيلول/سبتمبر والتنفيذ الكامل للترتيبات الأمنية الجديدة في العاصمة، والتي تهدف إلى تعزيز قدرات مؤسسات الدولة الشرعية.

وبينما تظل المساعدة المستمرة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي بأسره عموماً هامة، فإن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة الليبية لتنحية خلافاتها جانباً والتعاون بصدق من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في البلد. وفي ذلك الصدد، توحيد مؤسسات أمن الدولة عبر البلد أمر حيوي للغاية.

كما نؤكد على أهمية التصدي للصعوبات الاقتصادية التي لا يزال الليبيون يواجهونها كل يوم – وشرح لنا الممثل الخاص سلامة الحالة الخطيرة في ذلك الصدد. إن الإصلاح الاقتصادي الذي يضمن توزيع الموارد بشكل أكثر إنصافا، لصالح جميع المواطنين، أمر ضروري لا لمواجهة التحديات الاقتصادية فحسب بل لتمهيد الطريق لعملية سياسية مجدية. إن تنفيذ السلطات الليبية لمجموعة الإصلاحات الاقتصادية سيكون عاملا رئيسيا في تحقيق المكاسب الطويلة الأجل لصالح الشعب الليبي. نقدر مرة أخرى الدعم الشامل الذي تقدمه البعثة إلى الجهات الفاعلة الليبية. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي شراكته دعما للجهود الوطنية.

نتفق جميعا على أن الأزمة المتعددة الأوجه في ليبيا لا يمكن حلها بدون عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويتولون زمامها تيسرها الأمم المتحدة. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل الخاص سلامة الذي يبذل كل جهد ممكن لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة مع مراعاة الحقائق في الميدان.

وقد أظهرت عملية المؤتمر الوطني الناجحة التي عقدتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في البلد التزام الشعب الليبي بالمشاركة بنشاط وإثارة مخاوفه وآماله في مستقبل بلده. ندرك أن التقرير النهائي لتلك العملية سيستخدم كمدخل هام لعقد المؤتمر الوطني القادم. ويحدونا الأمل في أن يتيح ذلك فرصة أخرى

لعملية شاملة وشفافة تضاعف التطلعات الحقيقية لليبيين، سواء الذين يعيشون في البلد أو خارجه.

خلال عملية المؤتمر الوطني، أعرب الشعب الليبي بشكل لا لبس فيه عن دعمه لإجراء انتخابات سلمية وشاملة لإنهاء فترة الانتقال التي طال أمدها. وفي ذلك الصدد، نحن ممتنون للممثل الخاص سلامة على مشاركته المستمرة مع جميع الجهات الفاعلة الليبية لوضع الشروط المناسبة. يجب وضع جميع الشروط التشريعية والسياسية والأمنية اللازمة لتسهيل إجراء انتخابات ناجحة تعتبر موثوقة ومقبولة لدى جميع الليبيين. وفي ذلك الصدد، نفهم أن المناقشات لا تحقق تقدما كما هو متوقع. من الضروري بشكل قاطع أن تشارك جميع الجهات الليبية الفاعلة بشكل هادف وبناء مع الممثل الخاص سلامة حتى يمكن وضع جميع الأدوات السياسية والتشريعية المطلوبة. كما نؤكد على أهمية الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني للتوصل إلى حل دائم للأزمة التي طال أمدها.

ختاما، من الأهمية بمكان أن تدعم الجهود الإقليمية والدولية المنسقة العملية السياسية. وفي ذلك الصدد، نأمل في أن يشكل المؤتمر المعني بليبيا الذي سيعقد في باليرمو فرصة أخرى لتقديم دعم متسق للعملية السياسية التي يقودها الليبيون. وكما قال الكثيرون بالفعل، ينبغي لمجلس الأمن أن يتحد في توجيه رسالة قوية إلى جميع الجهات الفاعلة الليبية دعما للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص سلامة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا. كما أود أن أشكر السفير أولوف سكوغ على ملاحظاته الأولوية من زيارته الأخيرة إلى ليبيا.

تكرر بولندا دعمها الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بليبيا وتشجع جميع الليبيين على العمل معا بروح من التوافق في العملية السياسية الشاملة تحت قيادة الممثل الخاص. وفي ذلك الصدد، نرحب بتشكيل المجلس الرئاسي لوحدة دعم وتمكين المرأة وتعيين الرئيسة ليلى لافي ونائبتها حنان الفاخري. ومن الأهمية بمكان ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الجهود المبذولة من أجل الانتقال والمصالحة على نحو ديمقراطي وكذلك في النظام الأمني والمؤسسات الوطنية. كما نثني على المبادرة الإيطالية بتنظيم مؤتمر دولي بشأن ليبيا في باليرمو الأسبوع المقبل. ونتطلع إلى نتائج المؤتمر.

إننا ندين الهجوم الأخير الذي شنته المليشيات على مستشفى الجلاء للنساء والولادة في طرابلس. واستمرار العنف ضد المرافق الطبية – بما في ذلك قصف المستشفيات واستهدافها بنيران المدفعية؛ ومهاجمة وترهيب الموظفين الطبيين؛ ونهب الأدوية والمعدات وسيارات الإسعاف؛ والاشتباكات داخل المستشفيات – يجب أن تتوقف على الفور.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاستخدام غير القانوني للقوة وترهيب المؤسسات الخاصة والعامة في طرابلس، ولا سيما ضد مصرف الأمان، فرع السياحة والشركة الليبية العربية للاستثمارات الخارجية. أي تدخل في سبل كسب الليبيين لمعيشتهم والثروة الوطنية في ليبيا مسألة خطيرة ويجب أن تتوقف على الفور. ويجب أن يلاحق الجناة جنائيا. يجب على الجماعات المسلحة الانسحاب من الدولة والمؤسسات السيادية والمرافق المدنية لا زيادة قبضتهم عليها.

وفي ذلك الصدد، وإذ أكرر ما أعربت عنه المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة في البيان الذي أدلت به الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8388)، نناشد السلطات الليبية التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل المساعدة على تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم بموجب القانون الدولي في ليبيا.

ونرحب بتجديد نظام الجزاءات المفروض على ليبيا هذا الأسبوع، بما في ذلك معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات

الجديدة المتعلقة بالتخطيط أو توجيه أو ارتكاب أفعال تنطوي على العنف الجنسي والجنساني. ونعتقد أن الجزاءات تظل من الأدوات الرئيسية التي تدعم الاستقرار واستعادة السلام في ليبيا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص سلامة وموظفي الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم ودعمهم للتوصل إلى نهاية سلمية للمرحلة الانتقالية في ليبيا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، والوفد الصيني على عقد جلسة اليوم الهامة، وأن نشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية الموضوعية.

يعلم السيد سلامة أن روسيا تقدّر كثيرا جدا جهوده وسلوكه النزيه والمهني في عمله. إننا نعلم ما قام به لإعادة إرساء وجود للأمم المتحدة في ليبيا. غير أن الواقع هناك هو أن مجلس الأمن نادرا ما يسمع أخبارا تبعث على التفاؤل. إن تشرذم ليبيا العميق وغلبة المصالح المحلية التي تؤججها أحيانا قوى خارجية والسلطة المطلقة للجماعات المسلحة تبعث حقا على الإحباط. ويثير اندلاع أعمال العنف التي لا تسلم منها حتى العاصمة طرابلس، بالغ القلق. إن فراغ السلطة في مناطق البلد الجنوبية غير المستقرة يتعاظم، وخطر الإرهاب مستمر ويتفاقم. وهذا هو نتيجة التأثير الخارجي غير المسؤول الذي مورس على ليبيا في ٢٠١١.

نحن نقدر جهود الأمم المتحدة لاستعادة الوحدة في البلد والتقريب بين مؤسسات الدولة، بما في ذلك الهياكل الأمنية، وإيجاد طريقة لبدء مسار التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ويحدونا الأمل أن نرى تقدما في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، ومن بين عناصرها الرئيسية إجراء الانتخابات العامة. يجب أن يكون مفتاح نجاحها فهما عاما فيما بين الليبيين لمعايير الانتخابات، التي تقتضي الامتثال للإجراءات الحكومية الداخلية اللازمة. كما أن وجود الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات هو أيضا عامل أساسي. ويجب أن تمثل الانتخابات خطوة نحو توحيد البلد، وليس تجزئته. ويحدونا الأمل في أن يساعد المؤتمر الوطني الذي أبلغنا عنه للتو السيد سلامة، على حل المسألة.

وينبغي تصميم الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحتها الأمم المتحدة، بمشاركة المؤسسات الدولية المتخصصة، لحماية مصالح الليبيين وتشجيع الوحدة. نحن ندرك تماما أنه سيكون من الصعب للغاية على الأمم المتحدة أن تُخرج ليبيا من فترة عدم الاستقرار الشديد هذه وحدها، وسيحتاج السيد غسان سلامة إلى المساعدة الدولية. ومن الواضح أنه من خلال مساعدته المباشرة، تجري الاتصالات بين الليبيين على مختلف المستويات. ويقدم جيران ليبيا مساعدة ممتازة على مستوى المسارات الفردية، وينبغي لنا أن نشير على وجه الخصوص إلى الجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية. ويجري اقتراح مبادرات دولية. والآن ونحن في انتظار عقد مؤتمر في باليرمو، بناء على اقتراح إيطاليا، حيث نعتزم المشاركة بشكل نشط للغاية، ونحن نرحب بأفكار الحكومة الإيطالية ومبادراتها. نود أن نشدد على أن جميع الجهود المبذولة ينبغي تنسيقها تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المبين في وثائق مجلس الأمن ذات الصلة.

نحن نتبع نهجا حذرا إزاء التدابير التقييدية ونقيّمها من زاوية فعاليتها، فضلا عن تأثيرها على الجهود السياسية وحالة السكان المدنيين. لقد أصبحت الدعوات إلى توسيع نطاق أدوات الجزاءات في السياق الليبي، أكثر تواترا في الآونة الأخيرة. نحن ندرك أهمية مواجهة الذين يقوضون عملية السلام أو يضرون بقطاع النفط أو يرتكبون جرائم ضد المدنيين أو المهاجرين. ومع ذلك، ففي كثير من الحالات تكمن الإجابة في ساحة العدالة الوطنية والتعاون الدولي في هذا المجال. ولا ينبغي استخدام التهديد بجزاءات مجلس الأمن كأداة لاستخدام الأحداث داخل ليبيا من أجل تصفية حسابات مع المعارضين السياسيين، وإلا ستغدو نتائج الجزاءات معاكسة تماما للهدف المعلن رسميا.

ويكمن الخطر الرئيسي في أنه في الممارسة العملية يمكن للجهود حسنة النية أن تجعل مهمة توحيد البلد أكثر صعوبة.

نحن نحض أعضاء المجلس على أن يدرسوا بعناية المقترحات التي طرحها للتو زميلنا الممثل الدائم لغينيا الاستوائية من أجل التوصل إلى صيغة لحل مسألة الهجرة. لا يتعين علينا مكافحة المهاجرين أنفسهم ولكن مكافحة من خلقوا مسألة الهجرة وهم من يستفيد الآن من أعمالهم الإجرامية، وهي مجال ستكون الجزاءات فيه حقا ضرورية.

ونحن بحاجة إلى إجراء تحقيق شامل في الحالة المتعلقة بالأصول الليبية المجمدة بموجب قرارات مجلس الأمن. والأسئلة التي ما برحت السلطات الليبية تطرحها بشأن حمايتها لها ما يبررها تماما. وستكون تلك الأموال لازمة عندما يستعيد البلد وحدته ويبدأ التعافي بعد هذه الأزمة الهائلة. وكذلك فيما يتعلق بقطاع النفط الحيوي، ينبغي لنا أن نؤكد على ضرورة أن يسهم استغلال الموارد الطبيعية في ليبيا في تنمية البلد نفسه وتحسين رفاه مواطنيه بدلا من خدمة مصالح القوى الخارجية. إن الثروة المعدنية في ليبيا تعود لليبيا وشعبها وحدهما.

لقد شاركنا في الزيارة الهامة إلى طرابلس التي قام بها وفد من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا بقيادة الممثل الدائم للسويد كجزء من زيارتنا المقررة إلى ليبيا. ونحن نتفق تماما مع السفير سكوغ على أنه لا بديل عن الرحلات الميدانية في أعمال مجلس الأمن. للأسف، وأيا كانت الأسباب، فإننا لم نتمكن من زيارة المناطق الشرقية في البلد والاجتماع مع السلطات المحلية هناك. ويحدونا الأمل في أن يصحح رئيس اللجنة، الذي نقدر عمله كثيرا، هذا الوضع في أقرب وقت ممكن، ويفي بشروط اختصاصات، التي وافقنا عليها جميعا، وأن يقدم تقريرا على ذلك الأساس إلى أعضاء اللجنة. لنعمل معا لمساعدة سفير السويد، خاصة وأن جميع أعضاء المجلس قد تكلموا للتو مؤيدين لهذه الجهود والحفاظ على الاتصالات مع جميع الأطراف الليبية. نحن نعلم أن السيد سلامة يتشاطر تماما هذا النهج، وهو مستعد لتقديم المساعدة اللازمة. إن مجلس الأمن ليس له الحق في أن يسمح بأن يشَوَّه عمله مع الأطراف الليبية. سيكون من الخطأ سياسيا، ويمكن أن يكون له أثر سلبي على جهود التوحيد النشطة التي تجري حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة.

وستواصل روسيا العمل، من جانبها، مستندة في جهودها إلى الإمكانات التاريخية التي لا تقدر بثمن لصداقتها مع الشعب الليبي، مع جميع الأطراف، وستشجعها على توحيد البلد، والتغلب على خلافاتها والمضي قدما نحو مرحلة التنمية المستدامة. وسنبذل هذه الجهود بصورة مستقلة وبالتعاون مع أصدقائنا في جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وفيما بين شركائنا الدوليين.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا للتقرير الذي عرضه السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا الكامل له في جهوده المستمرة.

ونود التشديد على النقطة التي أثارها حيال حقيقة أنه يجب وضع حد للعنف في ليبيا، فضلا عن دور البعثة في تحقيق ذلك. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في ليبيا والطفرة في العنف الذي وقع في آب/أغسطس. لسوء الحظ، نتيجة للاشتباكات المسلحة والتفجيرات والمتفجرات من مخلفات الحرب، قُتل أكثر من ١٤٠ شخصا خلال النصف الأول من العام. هذا بالإضافة إلى استمرار هجمات تنظيم داعش، وكان آخرها الذي استهدف سكان بلدة الفقهاء في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر حيث قتل أربعة أشخاص.

ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا إزاء موجة العنف في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما حاولت جماعات مسلحة غير

قانونية السيطرة على المؤسسات العامة والخاصة في طرابلس بالقوة، وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما هاجمت ميليشيات مسلحة مستشفى الجلاء للولادة في طرابلس، وأطلقت النار على طبيب وتسببت في إغلاق المستشفى لمدة ثلاثة أيام. تشكل هذه الهجمات على المدنيين والمرافق الطبية، ونهب الأدوية والمعدات والتدمير الجزئي أو الكلي للهياكل الأساسية الطبية، انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ولذلك نكرر التأكيد على أن الأطراف والجهات المعنية ملزمة بضمان أمن وسلامة المدنيين والأماكن والهياكل الأساسية، وتطبيق مبدأي التمييز والتناسب. وإلا، فإن هذه الهجمات قد تشكل جرائم حرب تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وتخضع للتحقيق والمقاضاة.

وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى احترام اتفاق تثبيت وقف إطلاق النار والامتثال له، وهو الذي تم توقيعه في ٩ أيلول/سبتمبر، والانضمام إلى جهود التهدئة التي يشجعها الممثل الخاص. ومن المهم أيضا اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمن في جنوب ليبيا، الذي يشهد زيادة في القتال نتيجة لمشاركة جماعات مسلحة أجنبية، مما أدى إلى تفاقم الحالة الهشة أصلا. تسعى هذه الجماعات إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب أمن الشعب الليبي وسلامته، وزيادة تقويض استقلال البلد وسلامته الإقليمية.

ثمة حالة أخرى تثير قلق وفد بلدي هي التقارير المستمرة عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق ما يقرب من ٨٠٠٠ مهاجر ولاجئ محتجزين في مراكز احتجاز تديرها الحكومة ومراكز احتجاز أخرى تقع تحت سيطرة مختلف الجماعات المسلحة. ومن المهم ملاحظة أن الغالبية العظمى من المحتجزين محبوسون احتياطيا، في عزلة عن العالم الخارجي، بدون معلومات عن التهم الموجهة إليهم أو أي إمكانية للوصول إلى الدفاع القانوني أو التمثيل القانوني. وحالتهم حرجة، إذ تتفاقم عدم قدرتهم على توكيل محامين للدفاع عنهم جراء ظروف احتجازهم السيئة التي تشمل المعاملة المهينة والتعذيب والعنف الجنسي ضد النساء والرجال والسخرة والحرمان من المساعدة الطبية. إننا نكرر مناشدتنا الأطراف منع الانتهاكات التي تطال حقوق المهاجرين واللاجئين، ونذكّرها بضرورة الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نناشد السلطات الليبية أن تشرع في إجراء تحقيقات مناسبة لمنع الإفلات من العقاب على تلك الفظائع.

ونريد أن نؤكد أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي من أجل استكمال الفترة الانتقالية بشكل نهائي. وإذ نضع في اعتبارنا التزام الأطراف بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في نهاية العام، من الضروري أن تجري المشاورات اللازمة بشأن الدستور الجديد وسن التشريعات اللازمة لإيجاد العناصر وتوفير الشروط المسبقة بشكل واضح وملموس، لتحقيق تقدم في العملية الانتخابية بشكل شامل للجميع، وبمشاركة جميع السكان خاصة النساء والشباب. كما نؤيد المؤتمر القادم الذي ستستضيفه إيطاليا في باليرمو. ونأمل أن يجمع هذا الحوار جميع فئات المجتمع، وخاصة النساء والشباب.

ونؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل بديل أو عسكري للنزاع، ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) والبيان الرئاسي الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26)، والانضمام إلى الجهود الجارية للحفاظ على حوار مستمر بهدف تحقيق انتقال سياسي سلمي ومنظم وشامل يضمن تحقيق مصالح الشعب الليبي ويمكّنه من تحديد مستقبله بحرية وتوافق في الآراء.

إن إزالة الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها الميليشيات والجماعات المقاتلة في الأراضي الليبية، لا سيما في بنغازي، مهمة بشكل خاص لضمان سلامة الناس وتسهيل عودة أكثر من ١٩٠٠٠٠ من المشردين داخليا واللاجئين. وفي هذا الصدد، نريد تسليط الضوء على العمل الذي تقوم به دائرة

الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة، من أجل المساعدة والتعاون مع مركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبيا.

وأخيراً، من المهم التأكيد على أن تأثير النزاع الليبي على الوضع الأمني في المنطقة هو نتيجة مباشرة لممارسات التدخل وسياسات تغيير النظام، والتي كان لها آثار ضرر جانبي في منطقة الساحل، وأثر سلبي أدى إلى ظهور الفوضى والإرهاب والعسكرة، مع نتائج رهيبة لا تزال تتكشف حتى يومنا هذا.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نشكر الممثل الخاص غسان سلامة على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في ليبيا. وفي البداية، يود وفد بلدنا أن يثني عليه وعلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعملهما وجهود الوساطة الناجحة التي بذلاها لتسهيل إبرام اتفاق وقف إطلاق النار ووضع حد للعنف بين الجماعات المسلحة في طرابلس.

ونكرر مرة أخرى دعوتنا للتركيز على تعزيز هياكل الدولة الليبية، بما في ذلك قواتها المسلحة وقطاع الأمن. وبدون ذلك، ستظل ليبيا أرضا خصبة لظهور الأنشطة الإرهابية والمتطرفة والقوى المدمرة الأخرى في ليبيا والأنشطة غير القانونية فيها. إن العمل في الوقت المناسب سيمنع تكرار الأحداث المأساوية الأخيرة في طرابلس. وفي هذا السياق، يشكل الاتفاق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على آلية لإعادة هيكلة مجلس الرئاسة خطوة مرحبا بها نحو تحقيق هذا الهدف. وهناك أمل في أن تعمل هذه الهيئة المعاد هيكلتها حديثا، كحكومة موحدة لكل ليبيا. ونكرر مناشدتنا لجميع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة أن يحافظوا على التزام قوي بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في السعي إلى تسوية سياسية للأزمة الدائمة عن طريق تنفيذ تدابير بناء الثقة. وترحب كازاخستان بالمؤتمر الدولي القادم بشأن ليبيا الذي سيعقد في باليرمو يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي سيجمع أصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين والأطراف الفاعلة الدولية. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة الليبية حل سياسي وليس عسكري، وأنه يجب حل جميع الخلافات من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية من خلال حوار جامع وشامل.

في الختام، يود وفد بلدي أيضا أن يثني على الزيارة الأخيرة التي قامت بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، بقيادة السفير سكوغ، وهي أول زيارة من نوعها منذ بدء نظام الجزاءات في عام ٢٠١١. ونحن نتطلع إلى تقرير الرئيس في الوقت المناسب.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أود أولا أن أشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية وأن أرحب بالسفير سكوغ في أعقاب قيادته للزيارة التي قامت بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

إن الصين تتابع عن كثب التطورات في ليبيا وتشعر بالقلق إزاء المواجهات الأخيرة التي اندلعت. وندعو أصحاب المصلحة المعنيين إلى حل خلافاتهم من خلال الحوار والمفاوضات. ولا تزال ليبيا تواجه تحديات متعددة، مثل الحالة الأمنية الهشة، وانتشار الجماعات الإرهابية، والمشاكل الخطيرة للاجئين والمهاجرين. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي زيادة دعمه ومساعدته لليبيا من أجل استعادة الاستقرار والحكم الفعال في أسرع وقت ممكن. وأود أيضا أن أبرز الأهمية الحيوية للإجراءات المحددة التالية.

أولاً، يجب أن يكون هناك التزام ثابت بالاتجاه العام لتحقيق تسوية سياسية للحالة في ليبيا. ولذلك ينبغي أن يحترم المجتمع الدولي سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بينما يتقدم بشكل ثابت بعملية سياسية مملوكة لليبيا، من خلال حوار شامل على المستويات الوطنية والمحلية وغيرها. ويجب أن يلتزم مختلف الفاعلين الليبيين بتوسيع توافقهم وتقليص هوة

الخلاف فيما بينهم، وتعزيز الثقة المتبادلة سعيا للتوصل إلى حلول سياسية مقبولة للجميع.

ثانيا، يجب بذل الجهود لتهيئة بيئة أمنية مواتية لنجاح العملية السياسية. ويجب على الدول والمنظمات الإقليمية ذات النفوذ أن تستخدمه لإجبار الأطراف الفاعلة المعنية على عدم اللجوء إلى القوة. وينبغي بدلاً من ذلك تشجيعها على تحقيق المصالحة من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة وإنشاء وكالة أمن وطنية موحدة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لمكافحة الإرهاب وأن يدعم بلدان المنطقة للقيام بدور نشط في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ثالثا، يجب تعزيز دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وتدعم الصين قيادة الممثل الخاص سلامة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في جهودها الرامية إلى مواصلة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لدعم ليبيا في النهوض بصياغة دستورها وتنقيح الاتفاق السياسي الليبي واتخاذ الترتيبات الصائبة لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية. إننا ندعو جيران ليبيا، وكذلك الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي وغيرهم، إلى تكثيف التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة في جهد مشترك لمساعدة ليبيا على تنفيذ خطة العمل.

رابعا، يجب معالجة مسألة الجزاءات، وهي وسيلة وليست غاية، بشكل سليم وينبغي أن تخدم دائما التسوية السياسية للقضايا ذات الصلة. وعندما يتم فرض جزاءات على ليبيا، ينبغي بذل الجهود لمنع أي آثار سلبية على المدنيين الليبيين وبلدان ثالثة. ولا ينبغي تقويض المصالح العامة لدولة ليبيا، ولا سبل العيش العادية والاحتياجات الإنسانية للشعب.

وينبغي للجنة الجزاءات أن تبدأ في النظر من دون إبطاء في كيفية الاستجابة على النحو الواجب لشواغل ليبيا المشروعة إزاء استمرار انخفاض قيمة أصولها المجمدة والخسائر التي تتكبدها جراء ذلك. وتدعم الصين أي جهد يؤدي إلى تحقيق استقرار ليبيا ويساعد على إيجاد تسوية سياسية للمسألة الليبية، ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في إعادة الأمن والاستقرار إلى ليبيا في أقرب وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما أتقدم أيضا بالشكر للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته بشأن آخر التطورات التي شهدها بلدي. ونرحب بالزيارة التي قام بها ممثل السويد بصفته رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، برفقة عدد من أعضاء اللجنة.

نعود بعد مرور شهرين على عقد جلسة مجلس الأمن والإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، (انظر S/PV.8341)، عن عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الفترة التي سبقت تلك الإحاطة. وإذ أننا نثمن وندعم الجهود التي يقوم بها من أجل الوصول إلى نوع من الاستقرار في البلد، فإننا نود أن نؤكد على ضرورة تطوير عمل هذه البعثة بالطريقة التي يمكن من خلالها تسريع عملية تحقيق وبناء السلام والاستقرار واستدامته بالصورة المرجوة، من خلال استخدام أدوات وقائية واضحة يمكنها لجم أي تطورات سلبية، خاصة الأمنية منها.

ويود وفد بلدي التأكيد أيضا على أهمية تطبيق الترتيبات الأمنية بصورة دقيقة تعتمد بصورة كاملة على عناصر مهنية ونظامية من جهاز الشرطة وغيره من الأجهزة الأمنية، والبحث عن الحلول الناجعة التي يمكن من خلالها القضاء على الأعمال غير المنضبطة التي تقوم بها بعض التشكيلات المسلحة، والتي تعلن دائما أنها تعمل مع الدولة وحكومة الوفاق الوطني ولكن أفعالها تتنافى تماما مع واقع الحال، حيث تقوم باستعمال

الأسلحة في المناطق التي تعج بالمدنيين وتعرقل عمل المؤسسات من خلال تدخلاتها المتكررة وتتملص من التعليمات التي تصدر إليها وترفض تطبيق مبدأ التراتبية والانضباط في عمل أجهزة الأمن في الدولة.

لقد تدخل المجتمع الدولي من خلال قرارات مجلس الأمن لأجل حماية المدنيين وتحقيق الديمقراطية. ولكن، بعد سبع سنوات، يتساءل الليبيون وفي كل أنحاء ليبيا عن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع الذي يعيشه بلدهم وعن مدى تنفيذ القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، والتي تشير وتعبر وتدعو إلى كل ما هو ضروري وواجب لحماية المدنيين وحقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار والسلام، باعتبارها تمثل التزاما يجب الوفاء به من قبل أعضاء المجلس وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن هذا الالتزام لا يراه الليبيون واقعا معاشا. فالمدنيون دائما في خطر، والدولة لم يتحقق فيها الاستقرار، والعناصر الإرهابية تنشط في البلد، والأطراف السياسية الليبية تراوغ ولا تريد الوصول إلى حلول، مع إن المنطق يقول بأن الليبيين قد خرجوا من حقبة تاريخية إلى حقبة أخرى، كان من المفترض أن تكون خطوة في طريق التغيير إلى الأفضل تمكنهم من تحقيق كل ما يصبون إليه من بناء دولة مدنية حديثة تحقق لهم التقدم والازدهار والرفاهية،

ولكن واقع الحال يقول غير ذلك، وقد فاقم سلوك بعض الدول من أزمتنا. وهنا، نود أن نشير إلى أنه قد تم خرق قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا في الكثير من المناسبات وبشهادة تقارير صدرت عن الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بتعطيل عملية الوصول إلى تسوية سلمية بين الليبيين وحظر السلاح وعمليات الاتجار غير القانوني بالنفط ومحاولات التعدي على الأموال الليبية المجمدة، التي تورطت فيها، للأسف، دول تم تسميتها في تقارير عديدة لفريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١). وقد لاحظنا عدم قيام المجلس باتخاذ أي إجراء ضد هذه الدول التي قامت بمثل هذه الأعمال التي يرى وفد بلدي أنها قد فاقمت الأوضاع في ليبيا ووفرت كل الوسائل الخبيثة لكل من يسعى إلى استدامة الأوضاع الحالية وحرمت بلدي من الاستقرار.

كما نود أن نؤكد هنا على دعوة القرارات الصادرة عن مجلس جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التوقف عن التعامل مع الأجسام الموازية التي تدعي الشرعية، بما فيها ما يسمى بالحكومة المؤقتة، التي نرى أن استمرارها يشكل خطرا على وحدة البلد ويسهم بشكل كبير في خلق جو من الفرقة والخلاف بين الليبيين. ونشدد على أن الوقت قد حان لكي تختفي هذه الأجسام وظهور مؤسسات ليبية موحدة تعمل من أجل كل الليبيين. ونأمل هنا أن يحث مجلس الأمن جميع الدول، وبصورة أكثر دينامية، على التوقف عن التعامل مع هذه الأجسام ومساعدتنا في توحيد جميع المؤسسات الليبية المختلفة، العسكرية والأمنية والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات.

يثمن وفد بلدي كل الجهود الدولية الصادقة التي تبذلها بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل الخروج بليبيا من أزمتها الحالية، ولكن يود التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الجهود واضحة وغير مكررة وأن تضع في اعتبارها الأمور التالية: أولا، ضرورة التأكيد على الدور المهم والأساسي للأمم المتحدة في الإشراف على هذه العملية من خلال تطبيق خطة عمل الأمم المتحدة التي اعتمدت في عام ٢٠١٧ باعتبارها خارطة الطريق التي يمكن من خلالها التوصل إلى حلول تحظى بالقبول لدى كل الأطراف الليبية.

ثانيا، اتباع نوع من الدبلوماسية المكثفة والمستمرة في الاتصال مع كل الأطراف الليبية وضرورة حثها بصورة مستمرة وضاغطة على عقد اجتماعات فيما بينها من أجل كسر حالة الجمود السياسي والوصول إلى تفاهمات واتفاقات لا يجوز التنصل منها مهما كانت الأسباب ومحاسبة كل المخالفين والمعرقلين لأي تطور إيجابي يساهم في إتمام العملية السياسية الانتقالية.

ثالثا، عدم استغلال الوضع في ليبيا كساحة تصفية حسابات بين الدول، يكون سببا في استمرار حالة عدم الاستقرار وتردي الأوضاع في البلد.

رابعا، يجب على مجلس الأمن التفريق بين الأطراف السياسية والجماعات المسلحة، التي لا يخضع معظمها واقعيا لأي طرف سياسي، بل إن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها هي في واقع الأمر لا تصنف إلا بكونها جرائم جنائية ولا يمكن تصنيفها ضمن أطر الخلافات السياسية. ويجب أن تتضمن المبادرات الجديدة مساعدة الدولة الليبية في تفكيك هذه الجماعات وضمها إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية بطريقة علمية بعيدة عن الولاء للأشخاص وتأتمر بأمر الدولة ومؤسساتها المختصة.

خامسا، التأكيد على ضرورة إتمام العملية السياسية بصورة ديمقراطية لا تقوم على فكرة المحاصصة ووضع إطار زمني واضح ومحدد المعالم لإتمام الاستحقاقات الدستورية كافة للانتقال إلى مرحلة تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية. ونود أن نؤكد هنا على أنه لا بد من وضع نهاية للوضع السائد والمؤلم في ليبيا ويجب ألا يستمر إلى ما لانهاية. ومن الضروري فهم أن لاستمرار الوضع على ماهو عليه آثارا كارثية على ليبيا وجيرانها وعلى العالم بأسره. فتخيلوا كم سننقذ من أرواح وكم من عمل إرهابي سيفشل وكم من مشاريع تنموية ستنفذ وكم من مصالح متبادلة بين دولتي ودول العالم سيتم تحقيقها إذا ما قمنا جميعا بتسريع عملية تحقيق السلام والاستقرار.

ويود وفد بلادي التنبيه إلى موضوع خطير يتعلق بما تقوم به بعض عصابات المرتزقة القادمة من خارج الحدود في جنوب ليبيا من اعتداءات على المدن الليبية، وانتهاك لسيادة الدولة، وتنفيذها لعمليات ابتزاز وقتل، عرّضت الأمن القومي وحياة المواطنين للخطر، وكان آخرها أحداث مدينتي الكفرة وسبها. ونأمل هنا من الدول الأفريقية المجاورة العمل على السيطرة على هذه الجماعات وكبح جماحها، والسيطرة على حدودها. كما نأمل من مجلسكم الموقر حث هذه الدول على ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، والبحث عن السبل التي من خلالها يمكن إيقاف عمليات تسلل هذه العناصر المناوئة لحكوماتها، واستغلالها من قبل بعض الجماعات المسلحة في ليبيا كمرتزقة يتم إشراكهم في بعض الأعمال القتالية، الأمر الذي ساهم بصورة كبيرة في تأجيج الأوضاع وترديها.

وما برحت مسألة الهجرة غير النظامية وتداعياتها تلاحقنا في كل محفل، وأننا إذ نأسف ونُدين بشدة ما يتعرض له المهاجرون غير النظامين على أيدي عصابات وشبكات تهريب البشر، نؤكد في هذا المحفل أننا نحن أيضاً ضحايا لتلك الظاهرة المقيتة والغريبة على مجتمعاتنا، وأن حجم ظاهرة الإتجار بالبشر بجميع أشكالها وصورها ومعالمها الواضحة وغير الواضحة، يجعلنا نتساءل عن مدى عمق وامتداد تلك التجارة، والتي لا نعتقد أنها مجرد تهريب مجموعة من الأفراد للعمل في الضفة الأخرى من البحر المتوسط. فقد تكون ليبيا دولة عبور، لكن محفزات تلك التجارة وما يجعلها رائجة ومربحة هي خارج حدود إقليم الدولة الليبية. وعلى المجتمع الدولي تتبُّع سلسلة تلك التجارة بدءً من بلد المصدر فبلد العبور ثم بلدان المقصد أو المتلقي النهائي. إن مسألة الهجرة غير النظامية هي مسؤولية تضامنية ولا تقع على عاتق دولة بعينها، عليه يجب البحث في استراتيجية موحدة وجامعة لمعالجة هذه الظاهرة، والابتعاد عن إلقاء المسؤولية على طرف بعينه.

تتفهم حكومة بلادي القول بأن الأصول الليبية التي جُمِّدت بموجب قرارات من مجلسكم الموقر في عام ٢٠١١، كانت من أجل المحافظة على أموال الشعب الليبي، ولكن لا نفهم الطريقة التي يمكن من خلالها المحافظة على هذه الأصول، بدون إدارتها من قبل المؤسسات الليبية ذات الصلة التي نبهت وفي مناسبات عديدة ومن خلال خطابات موجهة إلى مجلس الأمن، واجتماعات عقدت مع لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، إلى الخسائر الكبيرة

التي لحقت بهذه الأصول. كما يثير انتباهنا أيضاً عدم تفهم اللجنة لطبيعة هذه الأصول التي تملكها مؤسسات رسمية ليبية ربحية، يساهم استمرار تجميدها وعامل مرور الزمن والتقلبات الاقتصادية الدولية بشكل كبير في انخفاض القيمة السوقية لهذه الأموال، إذا لم تتم إدارتها إدارة جيدة. ويؤكد وفد بلادي في إطار هذه القضية على ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بإيجاد آلية عادلة تتحقق من خلالها مقاصد قرارات مجلس الأمن، ويمكن من خلالها أيضاً إدارة الأموال الليبية واستثمارها من قبل المؤسسات الليبية ذات الصلة، آخذين في الاعتبار طبيعة هذه الأصول من حيث كونها أصولا تخص الدولة الليبية وذات طبيعة استثمارية.

وختاما، يود وفد بلادي التأكيد على ضرورة إيجاد مخرج للمشاكل التي تعاني منها البلاد، ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن سيجد الطرق التي من خلالها يمكن الوصول إلى حلول للمشاكل والخلافات غير المبررة التي تعيشها ليبيا، إذا ما تحدَّث بصوتٍ واحد ولغة واحدة تخاطب جميع الأطراف الداخلية والخارجية، وعدم النظر في المصالح الآنية لطرف بعينه، فمصلحة طرف ما على المدى القريب ستكون كارثية على الجميع على المدى البعيد، خاصةً وأن الغالبية العظمى من الشعب الليبي قد سئمت هذه الأوضاع التي في حد ذاتها مفتعلة وغير منطقية تعكس أجندات محلية ودولية، وتفتقر إلى الدعم الشعبي الذي يدعو إلى عودة الدولة وأجهزتها للعمل بطريقة مؤسساتية تسودها روح القانون والنظام والعدالة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥